بحار الأنوار

الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار

تأليف

العلم العلامة الحجة فخر الأمة المولى

الشيخ محمد باقر المجلسي

"رحمه الله"

١٠٣٧ - ١١١٠ هـ

طبعة جديدة محققة ومصححة

بإشراف لجنة من العلماء

دار إحياء التراث العربي

4

كتاب التوحيد

بيان : قال الطبرسي رحمه الله : الله يعلم ماتحمل كلّ أنثى أي يعلم ما في بطن كلّ حامل من ذكر أو أنثى تامّ أو غير تامّ ، و يعلم لونه وصفاته ، ما تغيض الأرحام أي يعلم الوقت الّذي تنقصه الأرحام من المدّة الّتي هي تسعة أشهر و ما تزداد على ذلك عن أكثر المفسّرين . وقال الضحّاك : الغيض النقصان من الأجل والزيادة مايزداد على الأجل ، وذلك أنّ النساء لايلدون لأجل واحد . وقيل : يعني بقوله : ما تغيض الأرحام الولد الّذي تأتي به المرأة لأقلّ من ستّة أشهر ، وما تزداد الولد الّذي تأتي به لأقصى مدّة الحمل . وقيل : معناه : ماتنقص الأرحام من دم الحيض وهو انقطاع الحيض ، وما تزداد بدم النفاس بعد الوضع ؛ عن ابن عباس بخلاف وابن زيد .

٤٤ـ **نهج** : من خطبة له عليه السلام : يعلم عجيج الوحوش في الفلوات ، ومعاصي العباد في الخلوات ، واختلاف النينان في البحار الغامرات ،[1] وتلاطم الماء بالرياح العاصفات .

أقول : سيأتي بعض الأخبار في باب معاني الأسماء وباب جوامع التوحيد ، و باب البداء وأبواب علوم الأئمّة وقد سبق بعضها في الباب السابق .

﴿باب ٢﴾

﴿البداء والنسخ(٢)﴾

الآيات : **البقرة** «٢» ماننسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها أو مثلها ألم تعلم أنّ الله على كلّ شيء قدير ١٠٦

المائدة «٥» وقالت اليهود يد الله مغلولة غلّت أيديهم ولعنوا بما قالوا بل يداه مبسوطتان ينفق كيف يشاء ٦٤

---

(١) النون : الحوت ، والجمع نينان وأنوان .

(٢) البداء بالفتح والمدفي اللغة ظهور الشيء بعد الخفاء وحصول العلم به بعد الجهل واتفقت الامة على امتناع ذلك على الله سبحانه إلا من لايعتد به ، ومن افترى ذلك على الامامية فقد افترى كذبا عظيماً ، والامامية منه براء . وفي العرف ـ على مايستفاد من كلام العلماء وأئمة الحديث ـ يطلق على معان كلها صحيحة في حقه تعالى :

منها : إبداء شيء وإحداثه والحكم بوجوده بتقدير حادث وتعلق ارادة حادثة بحسب الشروط ،

الانعام ٦٠٢: هو الذي خلقكم من طين ثم قضى أجلاً وأجلٌ مسمّى عنده ثم أنتم تمترون ٢

الرعد ١٣٠: لكل أجل كتاب ٭ يمحوا الله مايشاء ويثبت وعنده أم الكتاب ٣٨ - ٣٩

« والمصالح ، ومن هذا القبيل بداء الحوادث اليومية ، ويقرب منه قول ابن أثير في حديث الاقرع و الابرص والاعمى : بدا لله عزوجل أن يبتليهم ، أي قضى بذلك ، وهو معنى البداء ههنا ، لان القضاء سابق والبداء استصواب شيء علم بعد أن لم يعلم ، وذلك على الله عزوجل محال غير جائز . انتهى . ولعله أراد بالقضاء الحكم بالوجود ، وأراد بكونه سابقاً أن العلم به سابق كما يرشد إليه ظاهر التعليل المذكور بعده .

ومنها : ترجيح أحد المتقابلين والحكم بوجوده بعد تعلق الارادة بهما تعلقا غير حتمي ، لرجحان مصلحته وشروطه على مصلحة الاخر وشروطه ، ومن هذا القبيل اجابة الداعي ، وتحقيق مطالبه ، و تطويل العمر بصلة الرحم ، وارادة ابقاء قوم بعد ارادة اهلاكهم .

ومنها : محو ماثبت وجوده في وقت محدود بشروط معلومة ومصلحة مخصوصة ، وقطع استمراره بعد انقضاء ذلك الوقت والشروط والمصالح ، سواء اثبت بدله لتحقق الشروط والمصالح في إثباته أولا ، ومن هذا القبيل الاحياء والاماتة والقبض والبسط في الامر التكويني ، ونسخ الاحكام بلا بدل أومعه في الامر التكليفي . والنسخ أيضاً داخل في البداء ، كما صرح به الصدوق في كتابي التوحيد و الاعتقادات . ومن أصحابنا من خص البداء بالامر التكويني وأخرج النسخ عنه ، وليس لهذا التخصيص وجه يعتد به ، وإنما سميت هذه المعاني بداء لانها مستلزمة لظهور شيء على الخلق بعد ما كان مخفيا عنهم ، ومن ثم عرف البداء بعض القوم بأنه أثر لم يعلم أحد من خلقه قبل صدوره عنه أنه يصدر عنه .

واليهود أنكروا البداء و قالوا : يدالله مغلولة - غلت أيديهم و لعنوا بما قالوا - وهم يعنون بذلك أنه تعالى فرغ من الامر فليس يحدث شيئا ، ونقل عنهم أيضا أنه تعالى لا يقضي يوم السبت شيئا ، ويقرب منه قول النظام من المعتزلة : إن الله تعالى خلق الموجودات دفعة واحدة على ماهي عليه الان : معادن ونباتات ، وحيوانات وإنسانا ، ولم يتقدم خلق آدم عليه السلام على خلق أولاده والتقدم والتأخر إنما يقع في ظهورها من مكانها دون حدوثها ووجودها ، وكأنه أخذ ذلك من الكمون والظهور من مذهب الفلاسفة ، ونقل صاحب الكشاف عن الحسين بن الفضل مايعود إلى هذا المذهب ، وهو أن عبدالله بن طاهر دعا الحسين بن الفضل وذكر أن من آيات اشكلت عليه قوله عز من قائل : «كل يوم هو في شأن» وقد صح أن القلم جف بما هو كائن إلى يوم القيامة» قال الحسين : أما قوله : «كل يوم هو في شأن» فانها شؤون يبديها لاشؤون يبتديها . وهذه المذاهب عندنا باطلة لانه تعالى يحدث بعد مايشاء في أي وقت يشاء على وفق الحكمة والمصلحة ، كما دلت عليه روايات هذا الباب ، ودلت عليه أيضاً قول أمير المؤمنين عليه السلام : «الحمدلله الذي لا يموت ولا ينقضي عجائبه ، لانه كل يوم في شأن من إحداث بديع لم يكن» فانه صريح في أنه تعالى يحدث في كل وقت ما أراد إحداثه من الاشخاص والاحوال ، ولعل الحسين كالسائل فهم أن ابتداءها و احداثها ينافي ماصح من جفاف القلم ، وأنت تعلم أنه لامنافاة بينهما ، لان جفاف القلم دل على أن كل ماهو كائن »

١ - لي : عليّ بن عيسى ، عن ماجيلويه ، عن البرقيّ ، عن أبيه ، عن محمّد بن سنان المجاور ، عن أحمد بن نصر الطحّان ، عن أبي بصير قال : سمعت أبا عبدالله الصادق جعفر ابن محمّد عليهما السلام أنّ عيسى روح الله مرّ بقوم مجلبين فقال : ما لهؤلاء ؟ قيل : يا روح الله إنّ فلانة بنت فلان تهدى إلى فلان بن فلان في ليلتها هذه .

قال : يجلبون اليوم و يبكون غد ؛ فقال قائل منهم : و لم يا رسول الله ؟ قال : لأنّ صاحبتهم ميتة في ليلتها هذه ؛ فقال القائلون بمقالته : صدق الله وصدق رسوله ، وقال أهل النفاق : ما أقرب غداً ؛ فلمّا أصبحوا جاؤوا فوجدوها على حالها لم يحدث بها شيء . فقالوا : يا روح الله إنّ الّتي أخبرتنا أمس أنّها ميتة لم تمت ؛ فقال عيسى على نبيّنا و آله وعليه السلام : يفعل الله ما يشاء ، فاذهبوا بنا إليها فذهبوا يتسابقون حتّى قرعوا الباب فخرج زوجها فقال له عيسى عليه السلام : استأذن لي على صاحبتك ، قال : فدخل عليها فأخبرها أنّ روح الله و كلمته بالباب مع عدّة قال : فتخدّرت فدخل عليها فقال لها : ما صنعت ليلتك هذه ؟ قالت : لم أصنع شيئاً إلّا وقد كنت أصنعه فيما مضى ؛ إنّه كان يعترينا سائل في كلّ ليلة جمعة فننيله ما يقوته إلى مثلها ، وإنّه جاءني في ليلتي هذه و أنا مشغولة بأمري وأهلي في مشاغل فهتف فلم يجبه أحد ثمّ هتف فلم يجب حتّى هتف مراراً فلمّا سمعت مقالته قمت متنكّرة حتّى نلته كما كنّا ننيله فقال لها : تنحّي عن مجلسك فإذا تحت ثيابها أفعى مثل جذعة عاضّ على ذنبه . فقال عليه السلام : بما صنعت صرف عنك هذا .

بيان : قال الفيروز آباديّ : جلبه يجلبه ويجلُبه واجتلبه : ساقه من موضع إلى موضع آخر ، والجلب : اختلاط الصوت كالجلبة ، جلبوا يجلُبون ويجلِبون وأجلبوا وجلّبوا ؛ وجُلب وأجلب جمع الجمع . انتهى .

و تخدّرت : دخلت في الخدر وهو ستر يمدّ للجارية في ناحية البيت . ويقال :

---

* الى يوم القيامة فهو مكتوب في اللوح المحفوظ أو في التقدير ، ومعلوم له بحيث لا يتغير ولا يتبدل ، ونحن المكتوب والمعلوم له تعالى أن يقدر كذا في وقت كذا ويبتدىء بإيجاده واحداثه على وفق الحكمة والمصلحة ، فالابتداء والاحداث الذى هو البداء المراد هنا أيضاً من المكتوبات فليتامل . قاله بعض الافاضل في شرحه على الكافي . أقول : سيأتي تحقيقات اخر حول البداء من المصنف وغيره .

عرّه واعترّه واعترّ به وعراه واعتراه : إذا أتاه يطلب معروفه ، وقولها : متنكرة أي بحيث لا يعرفني أحد . والجذع بالكسر : ساق النخلة .

٢ـ ن : جعفر بن عليّ بن أحمد الفقيه ، عن حسن بن محمد بن عليّ بن صدقة ، عن محمد بن عمر بن عبدالعزيز ، عمّن سمع الحسن بن محمد النوفليّ يقول : قال الرضا عليه السلام لسليمان المروزيّ[1] ما أنكرت من البداء يا سليمان والله عزّ وجلّ يقول : « أولم ير الإنسان أنّا خلقناه من قبل ولم يك شيئاً » ويقول عزّ وجلّ : « وهو الّذي يبدء الخلق ثمّ يعيده » ويقول : « بديع السموات والأرض » ويقول عزّ وجلّ : « يزيد في الخلق ما يشاء » ويقول : « وبدء خلق الإنسان من طين » ويقول عزّ وجلّ : « وآخرون مرجون لأمر الله إمّا يعذّبهم وإمّا يتوب عليهم » ويقول عزّ وجلّ : « وما يعمّر من معمّر ولا ينقص من عمره إلّا في كتاب » .

قال سليمان : هل روّيت فيه عن آبائك شيئاً ؟ قال : نعم روّيت عن أبي ، عن أبي عبدالله عليه السلام أنّه قال : إنّ لله عزّ وجلّ علمين : علماً مخزوناً مكنوناً لا يعلمه إلّا هو ، من ذلك يكون البداء ، وعلماً علمه ملائكته ورسله فالعلماء من أهل بيت نبيّك يعلمونه قال سليمان : أحبّ أن تنزعه لي من كتاب الله عزّ وجلّ . قال : قول الله عزّ وجلّ لنبيّه : « فتولّ عنهم فما أنت بملوم » أراد إهلاكهم ثمّ بدا فقال : « وذكّر فإنّ الذكرى تنفع المؤمنين » .

قال سليمان : زدني جعلت فداك .

قال الرضا عليه السلام : لقد أخبرني أبي ، عن آبائه أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله قال : إنّ الله عزّ وجلّ أوحى إلى نبيّ من أنبيائه أن أخبر فلان الملك أنّي متوفّيه إلى كذا وكذا ، فأتاه ذلك النبيّ فأخبره فدعا الله الملك وهو على سريره حتّى سقط من السرير ، وقال : يا ربّ أجّلني حتّى يشبّ طفلي وأقضي أمري ؛ فأوحى الله عزّ وجلّ إلى ذلك النبيّ أن ائت فلان الملك فأعلمه أنّي قد أنسيت أجله وزدت في عمره خمس عشرة سنة ؛ فقال ذلك النبيّ :

---

(١) بفتح الميم وسكون الراء المهملة وفتح الواو بعده زاي معجمة ثم ياء نسبة الى مرو مدينة من مدن خراسان ، وزادوا في النسبة اليها (الزاي) على خلاف القياس كما فعلوا في الرازي وغيره .

يا ربّ إنك لتعلم أنّي لم أكذب قطّ فأوحى الله عزّ وجلّ إليه إنّما أنت عبد مأمور فأبلغه ذلك والله لايُسأل عمّا يفعل. (٢)

ثمّ التفت إلى سليمان فقال له: أحسبك ضاهيت اليهود في هذا الباب؟ قال أعوذ بالله من ذلك، وما قالت اليهود؟ قال: قالت اليهود: «يدالله مغلولة» يعنون أنّ الله قد فرغ من الأمر فليس يحدث شيئاً فقال الله عزّ وجلّ: «غلّت أيديهم ولعنوا بما قالوا» ولقد سمعت قوماً سألوا أبي موسى بن جعفر عليه السلام عن البداء فقال: وما ينكر الناس من البداء وأن يقف الله قوماً يرجئهم لأمره.

قال سليمان: ألا تخبرني عن إنّا أنزلناه في ليلة القدر في أيّ شيء اُنزلت؟ قال: ياسليمان ليلة القدر يقدّر الله عزّ وجلّ فيها ما يكون من السنة إلى السنة من حياة أوموت، أوخير أوشرّ، أورزق فما قدّره في تلك الليلة فهو من المحتوم.

قال سليمان: الآن قد فهمت جعلت فداك فزدني. قال: يا سليمان إنّ من الاُمور اُموراً موقوفة عندالله تبارك وتعالى يقدّم منها ما يشاء ويؤخّر ما يشاء، يا سليمان إنّ عليّاً عليه السلام كان يقول: العلم علمان: فعلم علّمه الله ملائكته ورسله فما علّمه ملائكته ورسله فإنّه يكون ولايكذّب نفسه ولا ملائكته ولا رسله، وعلم عنده مخزون لم يطلع عليه أحداً من خلقه يقدّم منه ما يشاء ويؤخّر ما يشاء، ويمحو ويثبت مايشاء. قال سليمان للمأمون: يا أميرالمؤمنين لا اُنكر بعد يومي هذا البداء ولا اُكذّب به إن شاء الله.

بيان: لعلّ استدلاله عليه السلام أوّلاً بالآيات لرفع الاستبعاد عمّا هو مبنى البداء من أنّ لله تعالى أن يحدث شيئاً لم يكن، ويغيّر ما قد كان، وليس على ماقالت اليهود ومن يضاهيهم: إنّ الله فعل مافعل، وقدّر ماقدّر في أوّل الأمر فلايغيّر شيئاً من خلقه ولا أحكامه، وإنّ لله كتاباً يمحوفيه ماقدثبت، ويثبت فيه مالم يكن. على ماسيأتي تحقيقه، وذكر بعض مايدلّ على النسخ إمّا على التنظير والتمثيل لمشابهة البداء النسخ في أنّ

---

(١) سيأتي مثله تحت رقم ٣٣ وفيه: أن النبي هو حزقيل وسيأتي مثله أيضا في قصة شعيا على نبينا وآله وعليهما السلام.

أحدهما تغيير في الأمر التكليفيّ، والآخر تغيير في الأمر التكوينيّ، أولأنّ المراد هنا مايعمّ النسخ أيضاً.

٣ ـ ن: الهمدانيّ، عن عليّ بن إبراهيم، عن الريّان بن الصلت قال: سمعت الرضا عليه السلام يقول: مابعث الله عزّ وجلّ نبيّاً إلّا بتحريم الخمر، وأن يقرّ له بأنّ الله يفعل مايشاء، وان يكون في ترائه الكندر.

غط: الأسديّ، عن عليّ بن إبراهيم مثله.

٤ ـ ج: عن أمير المؤمنين عليه السلام أنّه قال: لولا آية في كتاب الله لأخبرتكم بما كان وبمايكون وبماهو كائن إلى يوم القيامة، وهي هذه الآية: يمحو الله مايشاء ويثبت وعنده أمّ الكتاب.

لى، يد: القطّان والدقّاق، عن ابن زكريّا القطّان، عن محمد بن العبّاس، عن محمد بن أبي السريّ، عن أحمد بن عبدالله بن يونس، عن سعد، عن الأصبغ مثله.

٥ ـ ب: أحمد، عن البرنطيّ قال: قلت للرضا عليه السلام: إنّ رجلاً من أصحابنا سمعني وأنا أقول: إنّ مروان بن محمد لو سئل عنه ساحب القبر ما كان عنده منه علم. فقال الرجل: إنّما عنى بذلك أبوبكر وعمر، فقال: لقد جعلهما في موضع صدق! قال جعفر بن محمد: إنّ مروان بن محمد لو سئل عنه محمد رسول الله صلى الله عليه وآله ما كان عنده منه علم، لم يكن من الملوك الّذين سمّوا له. وإنّما كان له أمر طرأ قال أبوعبدالله وأبوجعفر وعليّ بن الحسين والحسين بن عليّ والحسن بن عليّ وعليّ بن أبي طالب عليهم السلام: والله لولا آية في كتاب الله لحدّثناكم بمايكون إلى أن تقوم الساعة: يمحو الله مايشاء ويثبت وعنده أمّ الكتاب.

بيان: مروان بن محمد هو الّذي من خلفاء بني اُميّة، وكانت خلافته من الاُمور الغريبة كما يظهر من السير، والمقصود أنّ خلافته كانت من الاُمور البدائيّة الّتي لم تصل إلى النبيّ صلى الله عليه وآله في حياته فلو كان عليه السلام سئل في حياته عن هذا الأمر لم يكن له علم بذلك لأنّ مروان لم يكن من الملوك الّذين سمّوا للنبيّ صلى الله عليه وآله، فالمراد بصاحب القبر الرسول صلى الله عليه وآله، ولمّا حمله السامع على الشيخين قال عليه السلام: قد جعل هذا الرجل هذين في موضع صدق وأكرمهما حيث جعلهما جاهلين بهذا الأمر حسب، وليسا في معرض

العلم بالأمور المغيبة حتّى ينفي خصوص ذلك عنهما ، هكذا حقّق هذا الخبر وكن من الشاكرين .

٦ ـ فس : قوله : « وقالت اليهود يد الله مغلولة غلّت أيديهم ولعنوا بما قالوا بل يداه مبسوطتان » قال : قالوا : قد فرغ الله من الأمر لا يحدث الله غير ما قدّره في التقدير الأوّل ، فردّ الله عليهم فقال : « بل يداه مبسوطتان ينفق كيف يشاء » أي يقدّم ويؤخّر ويزيد وينقص وله البداء والمشيئة .[1]

بيان : ذكر الرازيّ في الآية وجوهاً من التأويل :

الأوّل : أنّ القوم إنّما قالوا ذلك على الإلزام فإنّهم لمّا سمعوا قوله تعالى : من ذا الّذي يقرض الله قرضاً حسناً قالوا : لو احتاج الى القرض لكان فقيراً عاجزاً .

الثاني : أنّ القوم لمّا رأوا أصحاب الرسول ﷺ في غاية الشدّة والفقر قالوا على سبيل الاستهزاء : إنّ إله محمّد فقير مغلول اليد

الثالث : قال المفسّرون : إنّ اليهود كانوا أكثر الناس مالاً وثروة فلمّا بعث الله محمّداً ﷺ وكذّبوا به ضيّق الله عليهم المعيشة فعند ذلك قالت اليهود : يد الله مغلولة أي مقبوضة عن العطاء .

الرابع : لعلّه كان فيهم من كان على مذهب الفلسفة وهو أنّ الله تعالى موجب لذاته وأنّ حدوث الحوادث عنه لا يمكن إلّا على نهج واحد وسنن واحد ، وأنّه تعالى غير قادر على إحداث الحوادث غير الوجوه الّتي عليها يقع[2] فعبّروا عن عدم الاقتدار على التغيير والتبديل بغلّ اليد .

الخامس : قال بعضهم : المراد هو قول اليهود : إنّ الله لا يعذّبنا إلّا قدر الأيّام الّتي عبدنا فيها العجل فعبّروا عنه بهذه العبارة .

---

(١) قال السيد الرضي في تلخيص البيان : هذه استعارة ومعناها أن اليهود أخرجوا هذا القول مخرج الاستبخال لله سبحانه فكذبهم تعالى بقوله : « بل يداه مبسوطتان ينفق كيف يشاء » وليس المراد بذكر اليدين ههنا الاثنتين اللتين هما اكثر من الواحدة ، وإنما المراد به المبالغة في وصف النعمة ، كما يقول القائل : ليس لي بهذا الامر يدان . وليس يريد به الجارحتين ، وانما يريد به المبالغة في نفي القوة على ذلك الامر ؛ وربما قيل : ان المراد بذلك نعمة الدنيا ونعمة الاخرة .

(٢) هذا من النسب التي يتبرء منها أهل الفلسفة وانما هي ناشئة من سوء الفهم في المقاصد البرهانية . ط

أقول : الوجه الرابع قريب ممّا ورد في بعض الأخبار .

٧ ـ فس : قوله : «هو الّذي خلقكم من طين ثمّ قضى أجلاً وأجل مسمّى عنده» فإنّه حدّثني أبي ، عن النضر بن سويد ، عن الحلبيّ ، عن عبدالله بن مسكان ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : الأجل المقضيّ هو المحتوم الّذي قضاه الله وحتمه ، والمسمّى هو الّذي فيه البداء يقدّم ما يشاء ويؤخّر ما يشاء ، والمحتوم ليس فيه تقديم ولا تأخير . وحدّثني ياسر عن الرضا عليه السلام قال : ما بعث الله نبيّاً إلّا بتحريم الخمر وأن يقرّ له بالبداء أن يفعل الله ما يشاء ، وأن يكون في تراثه الكندر .

٨ ـ فس : أبي ، عن محمد بن الفضيل ، عن أبيه ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : قلت له : جعلت فداك بلغنا أنّ لآل جعفر راية ولآل العبّاس رايتين فهل انتهى إليك من علم ذلك شيء ؟ قال : أمّا آل جعفر فليس بشيء ولا إلى شيء ، وأمّا آل العبّاس فإنّ لهم ملكاً مبطئاً يقرّبون فيه البعيد ، ويباعدون فيه القريب ، وسلطانهم عسر ليس فيه يسر حتّى إذا أمنوا مكر الله وأمنوا عقابه صيح فيهم صيحة لا يبقى لهم مال يجمعهم ولا رجال يمنعهم وهو قول الله : «حتّى إذا أخذت الأرض زخرفها وازّيّنت» الآية . قلت : جعلت فداك فمتى يكون ذلك ؟ قال : أما إنّه لم يوقّت لنا فيه وقت ، ولكن إذا حدّثناكم بشيء فكان كما نقول فقولوا : صدق الله و رسوله ؛ و إن كان بخلاف ذلك فقولوا : صدق الله ورسوله توجروا مرّتين ، ولكن إذا اشتدّت الحاجة والفاقة وأنكر الناس بعضهم بعضاً فعند ذلك توقّعوا هذا الأمر صباحاً و مساءاً . قلت : جعلت فداك الحاجة والفاقة قد عرفناهما فما إنكار الناس بعضهم بعضاً ؟ قال : يأتي الرجل أخاه في حاجة فيلقاه بغير الوجه الّذي كان يلقاه فيه ، ويكلّمه بغير الكلام الّذي كان يكلّمه .

٩ ـ فس : قال عليّ بن إبراهيم في قوله : «لكلّ أجل كتاب يمحو الله ما يشاء ويثبت وعنده أمّ الكتاب» فإنّه حدّثني أبي ، عن النضر بن سويد ، عن يحيى الحلبيّ ، عن عبدالله ابن مسكان ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : إذا كان ليلة القدر نزلت الملائكة و الروح و والكتبة إلى سماء الدنيا فيكتبون ما يكون من قضاء الله تعالى في تلك السنة فإذا أراد الله أن يقدّم شيئاً أو يؤخّره أو ينقص شيئاً أمر الملك أن يمحو ما يشاء ثمّ أثبت الّذي أراد

قلت : وكلّ شيء هو عندالله مثبت في كتاب ؟ قال : نعم . قلت : فأيّ شيء يكون بعده ؟ قال : سبحان الله ثمّ يحدث الله أيضاً ما يشاء تبارك وتعالى .

١٠ ـ فس : « الم غلبت الروم في أدنى الأرض وهم من بعد غلبهم سيغلبون في بضع سنين » فانّه حدّثني أبي ، عن محمّد بن أبي عمير ، عن جميل ، عن أبي عبيدة ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : سألته عن قول الله : « الم غلبت الروم في أدنى الأرض » قال : يا أباعبيدة إنّ لهذا تاويلاً لا يعلمه إلّا الله و الراسخون في العلم من الأئمّة : إنّ رسول الله صلى الله عليه وآله لمّا هاجر إلى المدينة ـ وقد ظهر الإسلام ـ كتب إلى ملك الروم كتاباً و بعث إليه رسولاً يدعوه إلى الإسلام ، وكتب إلى ملك فارس كتاباً وبعث إليه رسولاً يدعوه إلى الإسلام فأمّا ملك الروم فإنّه عظّم كتاب رسول الله صلى الله عليه وآله و أكرم رسوله ، و أمّا ملك فارس فإنّه مزّق كتابه واستخفّ برسول رسول الله صلى الله عليه وآله وكان ملك فارس يومئذ يقاتل ملك الروم وكان المسلمون يهوون أن يغلب ملك الروم ملك فارس ، وكانوا لناحية ملك الروم أرجى منهم لملك فارس ، فلمّا غلب ملك فارس ملك الروم بكى لذلك المسلمون واغتمّوا ،(١) فأنزل الله « الم غلبت الروم في أدنى الأرض » يعني غلبتها فارس في أدنى الأرض وهي الشامات وماحولها ، ثمّ قال : و فارس من بعد غلبهم الروم سيغلبون في بضع سنين . قوله : لله الامر من قبل أن يأمر و من بعد أن يقضي بما يشاء . قوله : ويومئذ يفرح المؤمنون بنصر الله ينصر من يشاء . قلت : أليس الله يقول : في بضع سنين ، وقد مضى للمسلمين سنون كثيرة مع رسول الله صلى الله عليه وآله ، وفي إمارة أبي بكر ، وإنّما غلب المؤمنون فارس في إمارة عمر فقال : ألم أقل لك : إنّ لهذا تاويلاً و تفسيراً ، والقرآن يا أباعبيدة ناسخ ومنسوخ ، أما تسمع قوله : « لله الأمر من قبل ومن بعد » يعني إليه المشيئة في القول أن يؤخّر ما قدّم و يقدّم ما أخّر إلى يوم يحتم القضاء بنزول النصر فيه على المؤمنين ، وذلك قوله : « ويومئذ يفرح المؤمنون بنصر الله ينصر من يشاء » .

بيان : قد قرئ في بعض الشواذّ غلبت بالفتح وسيغلبون بالضمّ . قوله عليه السلام : يعني غلبتها فارس الظاهر أنّ إضافة الغلبة إلى الضمير إضافة إلى المفعول ، أي مغلوبيّة

(١) في التفسير المطبوع : كره ذلك المسلمون واغتموا به .

روم من فارس، و يمكن أن يقرأ فعلاً، وقوله: وفارس تفسير لضمير «هم» فالظاهر أنّه كان في قراءتهم عليهم السلام غلبت وسيغلبون كلاهما على المجهول، وهي مركّبة من القراءتين ويحتمل أن يكون قراءتهم عليهم السلام على وفق الشاذّة بأن تكون إضافة الغلبة إلى الضمير إضافة إلى الفاعل، وإضافة غلبهم في الآية إضافة إلى المفعول أي بعد مغلوبيّة فارس عن الروم سيغلبون عن المسلمين أيضاً، أو إلى الفاعل فيكون في الآية إشارة إلى غلبة فارس و مغلوبيّتهم عن الروم وعن المسلمين جميعاً، ولكنّه يحتاج إلى تكلّف.

ثمّ إنّ البضع لمّا كان بحسب اللّغة إنّما يطلق على ما بين الثلاث إلى التسع وكان تمام الغلبة على فارس في السابع عشر أو أواخر السادس عشر من الهجرة فعلى المشهور بين المفسرين من نزول الآية بمكّة قبل الهجرة لابدّ من أن يكون بين نزول الآية وبين الفتح ستّ عشرة سنة، وعلى ما هو الظاهر من الخبر من كون نزول الآية بعد مراسلة قيصر وكسرى وكانت على الأشهر في السنة السادسة فيزيد على البضع أيضاً بقليل فلذا اعترض السائل عليه عليه السلام بذلك، فأجاب عليه السلام بأنّ الآية مشعرة باحتمال وقوع البداء حيث قال: «لله الأمر من قبل ومن بعد» أي لله أن يقدّم الأمر قبل البضع ويؤخّره بعده، كما هو الظاهر من تفسيره عليه السلام؛ وسيأتي تمام القول في تفسير تلك الآية في كتاب أحوال النبيّ صلى الله عليه وآله إن شاء الله تعالى.

١١ ـ **فس**: قال عليّ بن إبراهيم في قوله: «وما يعمّر من معمّر ولا ينقص من عمره إلّا في كتاب» يعني يكتب في كتاب؛ وهو ردّ على من ينكر البداء.

١٢ ـ **فس**: «فيها يفرق» في ليلة القدر «كلّ أمر حكيم» أي يقدّر الله كلّ أمر من الحقّ ومن الباطل، وما يكون في تلك السنة؛ وله فيه البداء والمشيئة يقدّم ما يشاء و يؤخّر ما يشاء من الآجال والأرزاق والبلايا والأعراض و الأمراض، و يزيد فيها ما يشاء و ينقص ما يشاء، ويلقيه رسول الله صلى الله عليه وآله إلى أمير المؤمنين عليه السلام، ويلقيه أمير المؤمنين عليه السلام إلى الأئمّة عليهم السلام حتى ينتهي ذلك إلى صاحب الزمان عجّل الله فرجه، ويشترط له فيه البداء والمشيئة والتقديم والتأخير. قال: حدّثني بذلك أبي، عن ابن أبي عمير، عن عبدالله ابن مسكان، عن أبي جعفر وأبي عبدالله وأبي الحسن صلوات الله عليهم.

١٣ ـ فس : أحمد بن إدريس ، عن أحمد بن محمد ، عن الحسين بن سعيد ، عن النضر ابن سويد ، عن يحيى الحلبي ، عن هارون بن خارجة ، عن أبي بصير ، عن أبي جعفر عليه السلام في قول الله : « ولن يؤخر الله نفساً إذا جاء أجلها » قال : إن عند الله كتباً موقوتة [1] يقدم منها ما يشاء ويؤخر ما إذا كان ليلة القدر أنزل الله فيها كل شيء يكون إلى ليلة مثلها ، وذلك قوله : « لن يؤخر الله نفساً إذا جاء أجلها » إذا أنزل ، وكتبه كتاب السماوات وهو الذي لا يؤخره .

١٤ ـ ما : المفيد ، عن أحمد بن الوليد ، عن أبيه ، عن الصفار ، عن ابن عيسى ، عن ابن محبوب ، عن العلاء ، عن محمد قال : سئل أبو جعفر عليه السلام عن ليلة القدر ، فقال : تنزل فيها الملائكة والكتبة إلى سماء الدنيا فيكتبون ما هو كائن في أمر السنة وما يصيب العباد فيها . قال : وأمر موقوف لله تعالى فيه المشيئة يقدم منه ما يشاء ويؤخر ما يشاء ، وهو قوله تعالى « يمحو الله ما يشاء ويثبت وعنده أم الكتاب » .

شي : عن محمد مثله .

١٥ ـ ع : ابن المتوكل ، عن الحميري ، عن ابن عيسى ، عن ابن محبوب ، عن مالك ابن عطية ، عن أبي حمزة الثمالي ، عن أبي جعفر الباقر عليه السلام : إن الله عز وجل عرض على آدم أسماء الأنبياء و أعمارهم ، قال : فمر بآدم اسم داود النبي فإذا عمره في العالم أربعون سنة فقال آدم : يا رب ما أقل عمر داود وما أكثر عمري ! يا رب إن أنا زدت داود من عمري ثلاثين سنة أتثبت ذلك له ؟ قال : نعم يا آدم : قال : فإني قد زدته من عمري ثلاثين سنة فانفذ ذلك له و أثبتها له عندك واطرحها من عمري . قال أبو جعفر عليه السلام . فأثبت الله عز وجل لداود في عمره ثلاثين سنة ، و كانت له عند الله مثبتة فذلك قول الله عز وجل « يمحو الله ما يشاء ويثبت وعنده أم الكتاب » قال : فمحا الله ما كان عنده مثبتاً لآدم وأثبت لداود ما لم يكن عنده مثبتاً . قال : فمضى عمر آدم فهبط ملك الموت لقبض روحه فقال له آدم : يا ملك الموت إنه قد بقي من عمري ثلاثون سنة ! فقال له ملك الموت : يا آدم ألم تجعلها لابنك داود النبي وطرحتها من عمرك حين عرض

(١) وفي نسخة : ان عند الله كتباً موقوفة .

عليك أسماء الأنبياء من ذرّيّتك ، وقد عرضت عليك أعمارهم وأنت يومئذ بوادي الدحيا؟ قال : فقال له آدم : ما أذكر هذا . قال : فقال له ملك الموت : يا آدم لا تجحد ألم تسأل الله عزّ وجلّ أن يثبتها لداود ويمحوها من عمرك ؟ فأثبتها لداود في الزبور ومحاها من عمرك في الذكر . قال آدم : حتّى أعلم ذلك . قال أبوجعفر عليه السلام : وكان آدم صادقاً لم يذكر ولم يجحد ، فمن ذلك اليوم أمر الله تبارك وتعالى العباد أن يكتبوا بينهم إذا تداينوا وتعاملوا إلى أجل مسمّى ؛ لنسيان آدم وجحوده ماجعل على نفسه .

بيان : قد شرحناه في كتب النبوّة .

١٦ ـ ع : أبي ، عن سعد ، عن ابن عيسى ، عن عثمان بن عيسى ، عن أبي إسحاق الأرّجاني،[١] عن أبي عبدالله عليه السلام قال : إنّ الله عزّ وجلّ جعل لمن جعل له سلطاناً مدّة من ليالي وأيّام وسنين وشهور ، فإن عدلوا في الناس أمر الله عزّ وجلّ صاحب الفلك أن يبطىء بإدارته فطالت أيّامهم ولياليهم وسنوهم وشهورهم ، وإنهم جاروا في الناس ولم يعدلوا أمر الله عزّ وجلّ صاحب الفلك فأسرع إدارته وأسرع فناء لياليهم وأيّامهم وسنيهم وشهورهم ؛ وقد وفى تبارك وتعالى لهم بعدد اللّيالي والأيّام والشهور .

بيان : لعلّ المراد سرعة تسبّب أسباب زوال ملكهم وانقراض دولتهم وبالعكس على الاستعارة التمثيليّة فالمراد بالوفاء بعدد شهورهم وسنيهم أنّ تلك الشهور والسنين الّتي كانت مقدّرة قبل ذلك كانت مشروطة بعدم الإتيان بتلك الأفعال ، وقد أخبر الله بنقصان ملكهم مع الإتيان بها فلم يخلف الله ما وعده لهم ،[٢] ويحتمل أن يكون لكلّ دولة فلك سوى الأفلاك المعروفة الحركات وقد قدّر لدولتهم عدد من الدورات فإذا أراد الله إطالة مدّتهم أمر بإبطائه في الحركة وإذا أراد سرعة فنائها أمر بإسراعه .

(١) قال الفيروز آبادي : الارجان كهيان : بلدة بفارس . والرجل لم نقف على اسمه وترجمته .

(٢) هذا الاحتمال لعجيب واعجب منه ما يلحق به من كون كل دولة ذات فلك عليحدة تدور فتسرع أو تبطىء من التمحلات ، والرواية لاتشير الا الى أن الله يبارك في أيام العدل وينزع البركة من أيام الظلم فلايلتفت الانسان دون أن يرى أن الايام والشهور والسنين يمر به مر السحاب ، وذلك لكثرة الابتلاءات والمشاغل الشاغلة في أيام الظلم ، ووجود الراحة والرفاهية في ايام العدل .

١٧ ـ يد ، مع أبي ، عن سعد ، عن البرقيّ ، عن أبيه ، عن عليّ بن النعمان ، عن إسحاق ، عمّن سمعه ، عن أبي عبدالله عليه السلام أنّه قال في قول الله عزّ وجلّ : « وقالت اليهود يدالله مغلولة » : لم يعنوا أنّه هكذا ، و لكنّهم قالوا : قد فرغ من الأمر فلا يزيد ولا ينقص فقال الله جلّ جلاله تكذيباً لقولهم : « غلّت أيديهم و لعنوا بما قالوا بل يداه مبسوطتان ينفق كيف يشاء » ألم تسمع الله عزّ وجلّ يقول : « يمحوا الله مايشاء ويثبت وعنده أمّ الكتاب » ؟

١٨ ـ م : قوله عزّ وجلّ : « ما ننسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها أو مثلها ألم تعلم أنّ الله على كلّ شيء قدير ألم تعلم أنّ الله له ملك السموات والأرض وما لكم من دون الله من وليّ ولا نصير » قال الإمام عليه السلام : قال محمّد بن عليّ بن موسى الرضا عليهما السلام : ما ننسخ من آية بأن نرفع حكمها أو ننسها بأن نرفع رسمها ـ وقد تلي ـ وعن القلوب حفظها وعن قلبك يا محمّد كما قال : « سنقرئك فلا تنسى إلّا ما شاء الله » أن ينسيك فرفع عن قلبك ذكره نأت بخير منها يعني بخير لكم فهذه الثانية أعظم لثوابكم وأجلّ لصلاحكم من الآية الاُولى المنسوخة أو مثلها أي مثلها في الصلاح لكم لأنّا لاننسخ ولانبدّل إلّا وغرضنا في ذلك مصالحكم ثمّ قال : يا محمّد ألم تعلم أنّ الله على كلّ شيء قدير فإنّه قدير يقدر على النسخ وغيره ألم تعلم أنّ الله له ملك السموات والأرض وهو العالم بتدبيرها ومصالحها هو يدبّركم بعلمه وما لكم من دون الله من وليّ بإصلاحكم إذ كان العالم بالمصالح هو الله عزّ وجلّ دون غيره ، ولا نصير وما لكم ناصر ينصركم من مكروه إن أراد الله إنزاله بكم أو عذابه إن أراد إحلاله لكم .

وقال محمّد بن عليّ الباقر : ومما قدّر الله عليه النسخ والتنزيل لمصالحكم ومنافعكم لتؤمنوا ويتوفّر عليكم الثواب بالتصديق بها فهو يفعل مايشاء ممّا فيه صلاحكم والخيرة لكم ثمّ قال : ألم تعلم يا محمّد أنّ الله له ملك السموات والأرض ، فهو يملكهما بقدرته ويصرفهما تحت مشيئته لا مقدّم لما أخّر ولا مؤخّر لما قدّم ؛ ثمّ قال الله تعالى : وما لكم يا معشر اليهود والمكذّبين بمحمّد صلّى الله عليه وآله والجاحدين نسخ الشرائع من دون الله سوى الله تعالى من وليّ يلي مصالحكم إن لم يدلّكم ربّكم للمصالح ، ولا نصير ينصركم من الله يدفع عنكم عذابه .

قال عليه السلام: و ذلك أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله لمّا كان بمكّة أمره الله تعالى أن يتوجّه نحو البيت المقدس[١] في صلاته و يجعل الكعبة بينه وبينها إذا أمكن و إذا لم يتمكّن استقبل البيت المقدس كيف كان فكان رسول الله صلى الله عليه وآله يفعل ذلك طول مقامه بها ثلاثة عشر سنة فلمّا كان بالمدينة وكان متعبّداً باستقبال بيت المقدس استقبله وانحرف عن الكعبة سبعة عشر شهراً أو ستّة عشر شهراً ، وجعل قوم من مردة اليهود[٢] يقولون: والله مادرى محمد كيف صلّى حتّى صار يتوجّه إلى قبلتنا ويأخذ في صلاته بهدانا ونسكنا ؛ فاشتدّ ذلك على رسول الله صلى الله عليه وآله لما اتّصل به عنهم وكره قبلتهم وأحبّ الكعبة فجاءه جبرئيل عليه السلام فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله: ياجبرئيل لوددت لوصرفني الله تعالى عن بيت المقدس إلى الكعبة فقد تأذّيت بما يتّصل بي من قبل اليهود من قبلتهم ؛ فقال جبرئيل: فاسأل ربّك أن يحوّلك إليها فإنّه لايردّك عن طلبتك ولايخيبك من بغيتك[٣] فلمّا استتمّ دعاؤه صعد جبرئيل ثمّ عاد من ساعته فقال: اقرء يا محمد: «قد نرى تقلّب وجهك في السماء فلنولّينّك قبلة ترضيها فولّ وجهك شطر المسجد الحرام و حيث ما كنتم فولّوا وجوهكم شطره» الآيات فقالت اليهود عند ذلك: «ماولّيهم عن قبلتهم الّتي كانوا عليها»: فأجابهم الله أحسن جواب فقال: «قل لله المشرق و المغرب» وهو يملكهما ، وتكليفه التحوّل إلى جانب كتحويله لكم إلى جانب آخر «يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم» هو مصلحتهم وتؤدّيهم طاعتهم إلى جنّات النعيم .

فقال أبو محمد عليه السّلام و جاء قوم من اليهود إلى رسول الله صلّى الله عليه و آله فقالوا: يا محمد هذه القبلة بيت المقدس قد صلّيت إليها أربع عشر سنة ثمّ تركتها الآن أفحقّاً كان ما كنت عليه فقد تركته إلى باطل فإنّما يخالف الحقّ الباطل ؛ أو باطلاً كان ذلك فقد كنت عليه طول هذه المدّة ؟ فما يؤمننا أن تكون الآن على باطل ؟ فقال

---

(١) وزان مسكن ويأتي أيضاً على اسم المفعول من باب التفعيل .

(٢) جمع المارد وهو العاصي العاتي .

(٣) فيه ثلاث لغات : البغية بضم الباء وسكون الغين وفتح الياء ، والبغية بكسر الباء ، والبغية بفتح الباء وكسر الغين والياء المشددة المفتوحة ، ومعناها مايطلب ويرغب فيه .

رسول الله ﷺ : بل ذلك كان حقاً وهذا حق يقول الله : قل لله المشرق والمغرب يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم إذا عرف صلاحكم يا أيها العباد في استقبال المشرق أمركم به ، وإذا عرف صلاحكم في استقبال المغرب أمركم به ، وإن عرف صلاحكم في غيرهما أمركم به ، فلا تنكروا تدبير الله في عباده وقصده إلى مصالحكم . فقال رسول الله ﷺ : لقد تركتم العمل في يوم السبت ثم عملتم بعده سائر الأيام ثم تركتموه في السبت ثم عملتم بعده أفتركتم الحق إلى باطل أو الباطل إلى حق أو الباطل إلى باطل أو الحق إلى حق ؟ قولوا كيف شئتم . فهو قول محمد ـ ﷺ ـ وجوابه لكم . قالوا : بل ترك العمل في السبت حق والعمل بعده حق ؛ فقال رسول الله ﷺ : فكذلك قبلة بيت المقدس في وقته حق ثم قبلة الكعبة في وقته حق فقالوا : يا محمد أفبدا لربك فيما كان أمرك به بزعمك من الصلاة إلى بيت المقدس حتى نقلك إلى الكعبة ؟ فقال رسول الله ﷺ : ما بداله عن ذلك فإنه العالم بالعواقب والقادر على المصالح لا يستدرك على نفسه غلطاً ، ولا يستحدث رأياً يخالف المتقدم ، جل عن ذلك ، ولا يقع عليه أيضاً مانع يمنعه من مراده ، وليس يبدو إلا لما كان هذا وصفه ، وهو عز وجل متعال عن هذه الصفات علواً كبيراً .

ثم قال لهم رسول الله ﷺ : أيها اليهود أخبروني عن الله ، أليس يمرض ثم يصح ، ويصح ثم يمرض ؟ أبدا له في ذلك ؟ أليس يحيي ويميت ؟ أبداله في كل واحد من ذلك ؟ فقالوا : لا ، قال : فكذلك الله تعبد نبيه محمداً بالصلاة إلى الكعبة بعد أن تعبده بالصلاة إلى بيت المقدس ، وما بدا له في الأول ؛ ثم قال : أليس الله يأتي بالشتاء في أثر الصيف ، و الصيف في أثر الشتاء ؟ أبداله في كل واحد من ذلك ؟ قالوا : لا ، قال رسول الله ﷺ : فكذلك لم يبد له في القبلة ؛ قال : ثم قال : أليس قد ألزمكم في الشتاء أن تحترزوا من البرد بالثياب الغليظة و ألزمكم في الصيف أن تحترزوا من الحر ، فبدا له في الصيف حتى أمركم بخلاف ما كان أمركم به في الشتاء ؟ قالوا : لا ؛ قال رسول الله ﷺ : فكذلك الله تعبدكم في وقت لصلاح يعلمه بشيء ، ثم تعبدكم في وقت آخر لصلاح آخر يعلمه بشيء آخر ، وإذا أطعتم الله في الحالتين استحققتم ثوابه ، وأنزل الله : «ولله المشرق والمغرب فأينما تولوا فثم وجه الله» يعني إذا توجهتم بأمره فثم الوجه الذي

تقصدون منه الله وتأملون ثوابه . ثم قال رسول الله ﷺ : ياعباد الله أنتم كالمرضى ، والله ربّ العالمين كالطبيب فصلاح المرضى فيما يعلمه الطبيب ويدبّره به لا فيما يشتهيه المريض و يقترحه ؛[1] ألا فسلّموا لله أمره تكونوا من الفائزين . فقيل : يا ابن رسول الله فلمَ أمر بالقبلة الأولى ؟ فقال : لما قال الله عزّ وجلّ : «وما جعلنا القبلة التي كنت عليها » وهي بيت المقدس ـ إلّا لنعلم من يتّبع الرسول ممّن ينقلب على عقبيه » إلّا لنعلم ذلك منه وجوداً بعد أن علمناه سيوجد ، وذلك أنّ هوى أهل مكة كان في الكعبة فأراد الله أن يبيّن متّبع محمد ﷺ من مخالفيه باتّباع القبلة التي كرهها ، ومحمد ﷺ يأمر بها ، ولمّا كان هوى أهل المدينة في بيت المقدس أمرهم بمخالفتها والتوجّه إلى الكعبة ليبيّن من يوافق محمداً فيما يكرهه فهو مصدّقه وموافقه . ثم قال : وإن كانت لكبيرة إلّا على الّذين هدى الله إنّما كان التوجّه إلى بيت المقدس في ذلك الوقت كبيرة إلّا على من يهدي الله فعرف أنّ الله يتعبّد بخلاف ما يريده المرء ليبتلي طاعته في مخالفة هواه .

بيان : قوله : أو ستّة عشر شهراً التردد إمّا من الراوي أو منه عليه السلام لبيان الاختلاف بين المخالفين .

أقول : لمّا كان الكلام في النسخ وتجويزه منبئاً في الكتب الأصوليّة لم نتعرّض لذكره و بسط القول فيه مع أنّ هذا الخبر مشتمل على ردّ شبه النافين له على أبلغ الوجوه .

١٩ ـ يد : أبي ، عن محمد العطّار ، عن ابن عيسى ، عن الحجّال ،[2] عن ثعلبة ، عن زرارة ، عن أحدهما عليهما السلام قال : ما عبد الله عزّ وجلّ بشيء مثل البداء .[3]

٢٠ ـ يد : ابن الوليد ، عن الصفّار ، عن أيّوب بن نوح ، عن ابن أبي عمير ، عن هشام بن سالم ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : ما عظّم الله عزّ وجلّ بمثل البداء .

---

(١) أي يجتبيه و يختاره .

(٢) الحجال مشترك بين جماعة والظاهر هنا بقرينة روايته عن ثعلبة بن ميمون أنه عبد الله بن محمد الزعفراني .

(٣) في بعض النسخ : ما عبد الله عزوجل بشيء أفضل من البداء . وقد أوعز المصنف قدس الله أسراره في خاتمة الباب الى معنى الحديث والحديث الذي يأتي بعده وماضاهاهما .

٢١ ـ يد : ماجيلويه ، عن عليّ ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن هشام بن سالم ، عن محمد بن مسلم ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : ما بعث الله عزّ وجلّ نبيّاً حتّى يأخذ عليه ثلاث خصال : الإقرار بالعبوديّة ، وخلع الأنداد ، وأنّ الله يقدّم ما يشاء ويؤخّر ما يشاء .

شى : عن محمد مثله .

٢٢ ـ يد : بهذا الإسناد ، عن هشام بن سالم و حفص بن البختريّ وغيرهما ، عن أبي عبدالله عليه السلام في هذه الآية « يمحو الله ما يشاء ويثبت » قال : فقال : وهل يمحو الله إلّا ما كان ، وهل يثبت إلّا ما لم يكن ؟.

٢٣ ـ يد : حمزة العلويّ ، عن عليّ ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن مرازم بن حكيم قال : سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول : ما تنبّأ نبيّ قطّ حتّى يقرّ لله تعالى بخمس : بالبداء ، والمشيئة ، والسجود ، والعبوديّة ، والطاعة .

سن : بعض أصحابنا ، عن محمد بن عمر الكوفيّ ـ أخي يحيى ـ ، عن مرازم مثله .

٢٤ ـ سن : أبي ، عن ابن أبي عمير ، عن هشام بن سالم ، عن زرارة ومحمد بن مسلم ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : ما بعث الله نبيّاً قطّ حتّى يأخذ عليه ثلاثاً : الإقرار لله بالعبوديّة وخلع الأنداد ، وأنّ الله يمحو ما يشاء ويثبت ما يشاء .

٢٥ ـ يد : حمزة العلويّ ، عن عليّ بن إبراهيم ، عن الريّان قال : سمعت الرضا عليه السلام يقول : ما بعث الله نبيّاً قطّ إلّا بتحريم الخمر ، وأن يقرّ له بالبداء .

٢٦ ـ يد : الدقّاق ، عن الكلينيّ ، عن عليّ بن إبراهيم ، عن اليقطينيّ ، عن يونس ، عن مالك الجهنيّ قال : سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول : لو يعلم الناس ما في القول بالبداء من الأجر ما فتروا عن الكلام فيه .

قال الصدوق رحمه الله في التوحيد : ليس البداء كما تظنّه جهّال الناس بأنّه بداء ندامة ـ تعالى الله عن ذلك علوّاً كبيراً ـ ولكن يجب علينا أن نقرّ لله عزّ وجلّ بأنّ له البداء ، معناه أنّ له أن يبدء بشيء من خلقه فيخلقه قبل شيء ، ثمّ يعدم ذلك الشيء ويبدء بخلق غيره ، أو يأمر بأمر ثمّ ينهى عن مثله ، أو ينهى عن شيء ثمّ يأمر بمثل ما نهى عنه ، وذلك مثل نسخ الشرائع ، وتحويل القبلة ، وعدّة المتوفّى عنها زوجها . ولا يأمر الله عباده بأمر

في وقت ما إلّا وهو يعلم أنّ الصلاح لهم في ذلك الوقت في أن يأمرهم بذلك ، ويعلم أنّ في وقت آخر الصلاح لهم في أن ينهاهم عن مثل ما أمرهم به ، فإذا كان ذلك الوقت أمرهم بما يصلحهم ، فمن أقرّ لله عزّ وجلّ : بأنّ له أن يفعل ما يشاء ويؤخّر ما يشاء ويخلق مكانه ما يشاء ويؤخّر ما يشاء كيف يشاء فقد أقرّ بالبداء ، وما عظّم الله عزّ وجلّ بشيء أفضل من الإقرار بأنّ له الخلق والأمر ، والتقديم والتأخير ، وإثبات ما لم يكن ، ومحو ما قد كان ، والبداء هو ردّ على اليهود لأنّهم قالوا : إنّ الله قد فرغ من الأمر ، فقلنا : إنّ الله كلّ يوم في شأن ، يحيي ويميت ، ويرزق ، ويفعل ما يشاء ، والبداء ليس من ندامة وإنّما هو ظهور أمر ، تقول العرب : بدا لي شخص في طريقي أي ظهر ، وقال الله عزّ وجلّ : «وبدا لهم من الله ما لم يكونوا يحتسبون» أي ظهر لهم ، ومتى ظهر لله تعالى ذكره من عبد صلة لرحمه زاد في عمره ، ومتى ظهر له قطيعة رحم نقص من عمره ، ومتى ظهر له من عبد إتيان الزنا نقص من رزقه وعمره ، ومتى ظهر له منه التعفّف عن الزنا زاد في رزقه وعمره ، ومن ذلك قول الصادق عليه السلام : ما بدا لله بداء كما بدا له في إسماعيل ابني يقول : ما ظهر لله أمر كما ظهر له في إسماعيل ابني إذ اخترمه[1] قبلي ليعلم بذلك أنّه ليس بإمام بعدي ، وقد روي لي من طريق أبي الحسين الأسديّ رضوان الله عليه في ذلك شيء غريب ، وهو أنّه روى أنّ الصادق عليه السلام قال : ما بدا لله بداء كما بدا له في إسماعيل أبي إذ أمر أباه بذبحه ثمّ فداه بذبح عظيم .

وفي الحديث على الوجهين جميعاً عندي نظر ، إلّا أنّي أوردته لمعنى لفظ البداء والله الموفّق للصواب .

بيان : ليس غرضه رحمه الله من قوله : إنّ له أن يبدأ بشيء أنّ البداء مشتقّ من المهموز بل قد صرّح آخراً بخلافه ، وإنّما أراد أنّ هذا ممّا يتفرّع عليه كما مرّ في خبر المروزيّ ، وستعرف أنّه لا استبعاد في صحّة الخبرين اللّذين نفاهما .

٢٧ ـ بر : أحمد بن محمّد ، عن ابن أبي عمير ؛ وعمّن رواه ، عن ابن أبي عمير ، عن جعفر ابن عثمان ، عن سماعة ، عن أبي بصير ؛ ووهب ، عن أبي بصير ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال :

(١) أي أهلكه .

إنّ لله علمين : علم مكنون مخزون لا يعلمه إلّا هو من ذلك يكون البداء ، وعلمٌ علّمه ملائكته ورسله و أنبياءه ونحن نعلمه .

٢٨ ـ بر : أحمد بن محمد ، عن الأهوازيّ ، عن القاسم بن محمد ، عن أبي حمزة ، عن أبي بصير ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : إنّ الله تبارك وتعالى قال لنبيّه : «فتولّ عنهم فما أنت بملوم» أراد أن يعذّب أهل الأرض ثمّ بدا له فنزلت الرحمة فقال : ذكّر يا محمد فإنّ الذكرى تنفع المؤمنين . فرجعت من قابل فقلت لأبي عبدالله عليه السلام : جعلت فداك إنّي حدّثت أصحابنا [1] فقالوا : بدا له ما لم يكن في علمه ؟ [2] قال : فقال أبو عبدالله عليه السلام : إنّ لله علمين : علم عنده لم يطلع عليه أحداً من خلقه ، وعلم نبذه إلى ملائكته ورسله فما نبذه إلى ملائكته فقد انتهى إلينا .

٢٩ ـ بر : أحمد بن محمد ، عن ابن محبوب ، عن ابن رئاب ، عن سدير [3] قال : سأل حمران أبا جعفر عليه السلام عن قوله تعالى : «عالم الغيب فلا يظهر على غيبه أحداً» فقال له أبو جعفر عليه السلام : «إلّا من ارتضى من رسول فإنّه يسلك من بين يديه ومن خلفه رصداً» وكان والله محمد ممّن ارتضاه ، وأمّا قوله : عالم الغيب فإنّ الله تبارك وتعالى عالم بما غاب عن خلقه بما يقدّر من شيء ويقضيه في علمه ، فذلك يا حمران علمٌ موقوف عنده ، إليه فيه المشيئة فيقضيه إذا أراد ويبدو له فيه فلا يمضيه ، فأمّا العلم الّذي يقدّره الله ويقضيه ويمضيه فهو العلم الّذي انتهى إلى رسول الله صلى الله عليه وآله ثمّ إلينا

---

(١) أي بما حدثتني في العام الماضي من البداء .

(٢) لعلهم قالوه على سبيل الاستفهام الانكاري ، أو قالوا : إن لازم ما حدثت من الايجاب أن يبدو له ما لم يكن في علمه ، فهو خلاف ما عليه الشيعة ؛ ولما رأى أبو بصير ذلك الانكار والاعجاب من أصحابه ـ وهم بطانته ـ عرض ذلك عليه ، فأجاب عليه السلام بأنه لا يلزم ذلك ، لان لله علمين : علم عنده مختص به ، لم يطلع عليه أحداً فيه البداء ؛ يقدم ما يشاء ، ويؤخر ما يشاء ، ويثبت ما يشاء ، ويمحو ما يشاء ، على ما تقتضيه مصالح الاشياء ومنافعها ، مع علمه في الازل بتقديمه ذلك وتأخيره ؛ ومحوه و إثباته . أقول : الحديث بضميمة ما تقدم عن أبي بصير تحت رقم ٢٧ وما يأتي عنه تحت رقم ٣٠ يدل على ما قلناه .

(٣) وزان شريف .

وحدّثنا عبدالله بن محمّد ، عن ابن محبوب بهذا الإسناد وزاد فيه : فما يقدّر من شيء ويقضيه في علمه أن يخلقه وقبل أن يقضيه إلى ملائكته فذلك ياحمران علمٌ موقوف عنده غير مقضيّ لايعلمه غيره ، إليه فيه المشيئة فيقضيه إذا أراد . إلى آخر الحديث .

٣٠ - لك : أبي ، عن محمّد العطّار ، عن الأشعريّ ، عن الجاموراني ، عن اللؤلؤيّ ، عن محمّد بن سنان ، عن عمّار ، عن أبي بصير وسماعة ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : من زعم أنّ الله عزّ وجلّ يبدوله في شيء لم يعلمه أمس فابرؤوا منه .(١)

٣١ - ص : بالإسناد إلى الصدوق ، عن أبيه ، عن سعد ، عن ابن عيسى ، عن الوشّاء عن عليّ بن سوقة ، عن عيسى الفرّاء وأبي عليّ العطّار ، عن رجل ، عن الثماليّ ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : بينا داود على نبيّنا وآله وعليه السلام جالس وعنده شابّ رثّ الهيئة يكثر الجلوس عنده ويطيل الصمت إذ أتاه ملك الموت فسلّم عليه وأحدّ ملك الموت النظر إلى الشابّ ،(٢) فقال داود على نبيّنا وآله وعليه السلام : نظرت إلى هذا ؟ فقال : نعم إنّي اُمرت بقبض روحه إلى سبعة أيّام في هذا الموضع فرحمه داود فقال : ياشابّ هل لك امرأة ؟ قال : لا وما تزوّجت قطّ قال داود : فأت فلاناً - رجلاً كان عظيم القدر في بني إسرائيل - فقل له : إنّ داود يأمرك أن تزوّجني ابنتك وتدخلها اللّيلة وخذ من النفقة ماتحتاج إليه وكن عندها فإذا مضت سبعة أيّام فوافني في هذا الموضع فمضى الشابّ برسالة داود على نبيّنا وآله وعليه السلام فزوّجه الرجل ابنته وأدخلوها عليه وأقام عندها سبعة أيّام ، ثمّ وافى داود

---

(١) أقول : هذا الحديث والحديثان الاتيان تحت رقم ٤٢ و٦٦ وأمثالها تشرح وتبين أن المراد من البداء ليس مايحمله ويفتريه المخالفون على الامامية ، من ظهور رأى لله سبحانه لم يكن قبل ، و أمر عليه السلام شيعته أن يبرؤوا من قائله وحكم بكفره وخروجه عن التوحيد . وروى في الكافي عن محمد بن يحيى ، عن أحمد ، عن الحسن بن علي بن فضال ، عن داود بن فرقد ، عن عمرو بن عثمان الجهني ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : إن الله لم يبد له من جهل . وعن علي بن ابراهيم ، عن محمد بن عيسى ، عن يونس ، عن منصور بن حازم قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام هل يكون اليوم شيء لم يكن في علم الله بالامس ؟ قال : لا ، من قال : هذا فأخزاه الله . قلت : أرأيت ماكان وماهو كائن الى يوم القيامة أليس في علم الله ؟ قال : بلى قبل أن يخلق الخلق . أقول : تقدم مايدل على ذلك في باب العلم و كيفيته .

(٢) أى بالغ في النظر اليه .

يوم الثامن فقال له داود : يا شاب كيف رأيت ما كنت فيه ؟ قال : ما كنت في نعمة ولا سرور قط أعظم مما كنت فيه ؛ قال داود : اجلس فجلس وداود ينتظر أن يقبض روحه فلما طال قال : انصرف إلى منزلك فكن مع أهلك فإذا كان يوم الثامن فوافني ههنا ، فمضى الشاب ، ثم وافاه يوم الثامن وجلس عنده ، ثم انصرف أسبوعاً آخر ثم أتاه وجلس فجاء ملك الموت داود ، فقال داود صلوات الله عليه : ألست حدثتني بأنك أمرت بقبض روح هذا الشاب إلى سبعة أيام ؟ قال : بلى ، فقال : قد مضت ثمانية وثمانية وثمانية ؛ قال : يا داود إن الله تعالى رحمه برحمتك له فأخر في أجله ثلاثين سنة .

٣٢ ـ كتاب الامامة والتبصرة لعلي بن بابويه عن محمد بن يحيى و أحمد بن إدريس ، عن محمد بن أحمد ، عمن ذكره ، عن محمد بن الفضيل عن إسحاق بن عمار ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : كان في بني إسرائيل نبي وعده الله أن ينصره إلى خمسة عشر ليلة فأخبر بذلك قومه فقالوا : والله إذا كان ليفعلن وليفعلن فأخره الله إلى خمسة عشر سنة وكان فيهم من وعده الله النصرة إلى خمس عشرة سنة فأخبر بذلك النبي قومه فقالوا : ما شاء الله فعجله الله لهم في خمس عشرة ليلة .

٣٣ ـ ص : بالإسناد إلى الصدوق ، عن أبيه ، عن علي ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن هشام بن سالم قال : سأل عبد الأعلى مولى بني سام الصادق عليه السلام ـ وأنا عنده ـ حديث يرويه الناس ، فقال : وما هو ؟ قال : يروون أن الله عز و جل أوحى إلى حزقيل [1] النبي صلوات الله عليه أن أخبر فلان الملك أني متوفيك يوم كذا ؛ فأتى حزقيل الملك فأخبره بذلك قال : فدعا الله وهو على سريره حتى سقط ما بين الحائط والسرير فقال : يا رب أخرني حتى يشب طفلي وأقضي أمري فأوحى الله إلى ذلك النبي

(١) بالحاء المهملة والزاي المعجمة ، على وزن ذليل وذبرج هو حزقيل بن بوزى ، ثالث خلفاء بني اسرائيل بعد موسى عليه السلام ، و ذلك أن القيم بأمر بني اسرائيل بعد موسى كان يوشع بن نون ثم كالب بن يوفنا ، ثم حزقيل ، قال الثعلبي في العرائس : ويلقب بابن العجوز ، لان امه سألت من الله تعالى ولداً وهي عجوز ، وقد كبرت وعقمت عن الولد فوهبه الله تعالى لها . أقول : وياتي ذكره وأخباره مفصلا في كتاب الانبياء .

أن ائت فلاناً وقل : إنّي أنسأت في عمره خمسة عشرة سنة . فقال النبيّ : يا ربّ وعزّتك إنّك تعلم أنّي لم أكذب كذبة قطّ ؛ فأوحى الله إليه : إنّما أنت عبد مأمور فأبلغه .

أقول : سيأتي مثله في قصّة شعيا[1] على نبيّنا و آله وعليه السلام .

٣٤ ـ ير : عبدالله بن محمّد ، عن عليّ بن مهزيار ، عن ابن مسافر قال : قال لي أبوجعفر عليه السلام ـ في العشيّة الّتي اعتلّ فيها من ليلتها العلّة الّتي توفّي منها ـ : ياعبدالله ماأرسل الله نبيّاً من أنبيائه إلى أحد حتّى يأخذ عليه ثلاثة أشياء . قلت : وأيّ شيء هو ياسيّدي ؟ قال : الإقرار بالله بالعبوديّة والوحدانيّة ، وأنّ الله يقدّم مايشاء ، و نحن قوم ـ أو نحن معشر ـ إذا لم يرض الله لأحدنا الدنيا نقلنا إليه .

٣٥ ـ ما : الحسين بن إبراهيم القزوينيّ ، عن محمّد بن وهبان ، عن أحمد بن إبراهيم ، عن الحسن بن عليّ الزعفرانيّ ، عن أحمد البرقيّ ، عن أبيه محمّد ، عن ابن أبي عمير ، عن هشام ابن سالم ، عن أبي عبدالله عليه السلام في قول الله تعالى : «وقالت اليهود يدالله مغلولة» فقال كانوا يقولون : قد فرغ من الأمر .

٣٦ ـ سن : أبي ، عن حمّاد ، عن ربعيّ ، عن الفضيل قال : سمعت أباجعفر عليه السلام يقول : العلم علمان : علم عند الله مخزون لم يطلع عليه أحداً من خلقه ، و علم علّمه ملائكته ورسله ، فأمّا ما علّم ملائكته و رسله فإنّه سيكون ، لا يكذّب نفسه ولا ملائكته ولا رسله ؛ وعلم عنده مخزون يقدّم فيه مايشاء ، ويؤخّر مايشاء ، ويثبت مايشاء .

شي : عن حمّاد بن عيسى مثله .

٣٧ ـ سن : بهذا الإسناد عن فضيل قال : سمعت أباجعفر عليه السلام يقول : من الأمور اُمور موقوفة عندالله يقدّم منها مايشاء ، و يؤخّر منها مايشاء ، و يثبت منها مايشاء .

٣٨ ـ غط : الفضل بن شاذان ، عن محمّد بن عليّ ، عن سعدان بن مسلم ، عن أبي بصير قال : قلت له : ألهذا الأمر أمد نريح إليه أبداننا وننتهي إليه ؟ قال : بلى ولكنّكم أذعتم فزادالله فيه .

---

(١) هو شعيا بن امضيا ، بعث قبل مبعث زكريا ويحيى وعيسى ، وهو الذي بشر بيت المقدس ـ حين شكى إليه الخراب ـ فقال : أبشر فانه يأتيك راكب الحمار ، ومن بعده صاحب البعير قاله الثعلبي في العرائس .

٣٩ ـ غط : الفضل ، عن الحسن بن محبوب ، عن أبي حمزة الثمالي قال : قلت لأبي جعفر عليه السلام : إنّ علياً عليه السلام كان يقول : إلى السبعين بلاء ، وكان يقول : بعد البلاء رخاء ، وقد مضت السبعون ولم نر رخاءاً ! فقال أبو جعفر عليه السلام : يا ثابت إنّ الله تعالى كان وقّت هذا الأمر في السبعين فلمّا قتل الحسين اشتدّ غضب الله على أهل الأرض فأخّره إلى أربعين ومائة سنة ؛ فحدّثناكم فأذعتم الحديث وكشفتم قناع السرّ فأخّره الله ولم يجعل له بعد ذلك وقتاً عندنا ، ويمحو الله مايشاء ويثبت وعنده امّ الكتاب . قال أبو حمزة : وقلت : ذلك لأبي عبدالله عليه السلام فقال : قد كان ذلك .

٤٠ ـ غط : الفضل ، عن محمّد بن إسماعيل ، عن محمّد بن سنان ، عن أبي يحيى التمتام[1] السلمي ، عن عثمان النوا[2] قال : سمعت أباعبدالله عليه السلام يقول : كان هذا الأمر فيّ فأخّره الله ويفعل بعد في ذرّيّتي مايشاء .

أقول : قال الشيخ بعد نقل هذه الأخبار : الوجه في هذه الأخبار أن نقول ـ إن صحّت ـ : إنّه لايمتنع أن يكون الله تعالى قد وقّت هذا الأمر في الأوقات الّتي ذكرت فلمّا تجدّد ما تجدّد تغيّرت المصلحة واقتضت تأخيره إلى وقت آخر وكذلك فيما بعد ، ويكون الوقت الأوّل وكلّ وقت يجوز أن يؤخّر مشروطاً بأن لايتجدّد ما تقتضي المصلحة تأخيره إلى أن يجيء الوقت الّذي لايغيّره شيء فيكون محتوماً ، وعلى هذا يتأوّل ما روي في تأخير الأعمار عن أوقاتها ، والزيادة فيها عند الدعاء وصلة الأرحام ، وما روي في تنقيص الأعمار عن أوقاتها إلى ما قبله عند فعل الظلم وقطع الرحم وغير ذلك ، وهو تعالى وإن كان عالماً بالأمرين[3] فلا يمتنع أن يكون أحدهما معلوماً بشرط والآخر بلا شرط ، وهذه الجملة لاخلاف فيها بين أهل العدل ، وعلى هذا يتأوّل أيضاً ما روي من أخبارنا المتضمّنة للفظ البداء ويبيّن أنّ معناها النسخ على ما يريده جميع أهل العدل فيما يجوز فيه النسخ ، أو تغيّر شروطها إن كان طريقها الخبر عن الكائنات لأنّ البداء في اللّغة هو الظهور فلايمتنع أن يظهر لنا من أفعال الله تعالى ما كنّا نظنّ خلافه ، أو نعلم ولانعلم شرطه .

---

(١) وفي نسخة : عن أبي يحيى القمقام .
(٢) مجهول كسابقه . (٣) وفي نسخة : وهو أنه وإن كان عالماً بالامرين

فمن ذلك ما رواه سعد، عن ابن عيسى، عن البزنطي، عن أبي الحسن الرضا عليه السلام قال علي بن الحسين وعلي بن أبي طالب قبله، ومحمد بن علي وجعفر بن محمد عليهم السلام: كيف لنا بالحديث مع هذه الآية «يمحو الله ما يشاء ويثبت وعنده أم الكتاب» فأما من قال: بأن الله تعالى لا يعلم الشيء إلا بعد كونه فقد كفر وخرج عن التوحيد.

وقد روى سعد بن عبدالله، عن أبي هاشم الجعفري قال: سأل محمد بن صالح الأرمني أبا محمد العسكري عليه السلام عن قول الله عز وجل: «يمحو الله ما يشاء ويثبت وعنده أم الكتاب» فقال أبو محمد: وهل يمحو إلا ما كان، ويثبت إلا ما لم يكن؟ فقلت في نفسي: هذا خلاف ما يقول هشام بن الحكم: إنه لا يعلم الشيء حتى يكون؛ فنظر إلي أبو محمد فقال: تعالى الجبار العالم بالأشياء قبل كونها. والحديث مختصر. والوجه في هذه الأخبار ما قدمنا ذكره من تغير المصلحة فيه واقتضائها تأخير الأمر إلى وقت آخر على ما بيناه دون ظهور الأمر له تعالى فإنا لا نقول به ولا نجوزه، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً.

فإن قيل: هذا يؤدي إلى أن لا نثق بشيء من أخبار الله تعالى. قلنا: الأخبار على ضربين ضرب لا يجوز فيه التغير في مخبراته فإنا نقطع عليها لعلمنا بأنه لا يجوز أن يتغير المخبر في نفسه، كالإخبار عن صفات الله، وعن الكائنات فيما مضى، وكالإخبار بأنه يثيب المؤمنين؛ والضرب الآخر هو ما يجوز تغيره في نفسه لتغير المصلحة عند تغير شروطه فإنا نجوز جميع ذلك كالإخبار عن الحوادث في المستقبل إلا أن يرد الخبر على وجه يعلم أن مخبره لا يتغير فحينئذ نقطع بكونه، ولأجل ذلك قرن الحتم بكثير من المخبرات فأعلمنا أنه مما لا يتغير أصلاً فعند ذلك نقطع به.

٤١- يج: قال أبو هاشم: سأل محمد بن صالح أبا محمد عليه السلام عن قوله تعالى: «لله الأمر من قبل ومن بعد» فقال: له الأمر من قبل أن يأمر به وله الأمر من بعد أن يأمر به بما يشاء؛ فقلت في نفسي: هذا قول الله «ألا له الخلق والأمر تبارك الله رب العالمين» فأقبل علي فقال: هو كما أسررت في نفسك «ألا له الخلق والأمر تبارك الله رب العالمين» قلت: أشهد أنك حجة الله وابن حجته في خلقه.

كشف: من دلائل الحميريّ، عن الجعفريّ مثله.

٤٢- **شي**: عن محمّد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام في قوله: «ماننسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها أومثلها» قال: الناسخ: ما حوّل، وما ينسيها: مثل الغيب الّذي لم يكن بعد كقوله: «يمحوالله ما يشاء ويثبت وعنده أمّ الكتاب» قال: فيفعل الله مايشاء ويحوّل ما يشاء، مثل قوم يونس إذا بداله فرحمهم، ومثل قوله: «فتولّ عنهم فما أنت بملوم» قال: أدركهم رحمته.

٤٣- **شي**: عن عمر بن يزيد قال: سألت أباعبدالله عليه السلام عن قول الله: «ما ننسخ من آية أوننسها نأت بخير منها أومثلها» فقال: كذبوا ما هكذا هي إذا كان ينسي وينسخها ويأتي بمثلها لم ينسخها؛ قلت: هكذا قال الله؛ قال: ليس هكذا قال تبارك وتعالى؛ قلت: فكيف قال؛ قال: ليس فيها ألف ولاواو، قال: «ما ننسخ من آية أوننسها نأت بخير منها مثلها» يقول: مانمیت من إمام أوننس ذكره نأت بخير منه من صلبه مثله.

بيان: لعلّ الخيريّة باعتبار أنّ الإمام المتأخّر أصلح لأهل عصره من المتقدّم، وإن كانا متساويين في الكمال كما يدلّ عليه قوله: مثله.

٤٤- **شي**: عن مسعدة بن صدقة، عن أبي عبدالله عليه السلام في قوله: «ثمّ قضى أجلاً وأجلٌ مسمّى عنده» قال: الأجل الّذي غير مسمّى موقوف يقدّم منه ماشاء ويؤخّر منه ماشاء، وأمّا الأجل المسمّى فهو الّذي ينزل ممّا يريد أن يكون من ليلة القدر إلى مثلها من قابل، فذلك قول الله: «إذا جاء أجلهم لايستأخرون ساعة ولايستقدمون».

٤٥- **شي**: عن حمران، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: سألته عن قول الله «ثمّ قضى أجلاً وأجل مسمّى عنده» قال: المسمّى ماسمّي لملك الموت في تلك اللّيلة وهو الّذي قال الله: «إذا جاء أجلهم فلايستأخرون ساعة ولايستقدمون» وهو الّذي سمّي لملك الموت في ليلة القدر، والآخر له فيه المشيئة إن شاء قدّمه وإن شاء أخّره.

٤٦- **شي**: عن حمران قال: سألت أباعبدالله عليه السلام عن قول الله: «ثمّ قضى أجلاً وأجلٌ مسمّى عنده» قال: فقال: هما أجلان: أجلٌ موقوف يصنع الله مايشاء، وأجل محتومٌ. وفي رواية حمران عنه: أمّا الأجل الّذي غير مسمّى عنده فهو أجل موقوف يقدّم

فيه ما يشاء، ويؤخّر فيه ما يشاء؛ وأمّا الأجل المسمّى هو الّذي يسمّى في ليلة القدر.

٤٧ - شي: عن حصين،[1] عن أبي عبدالله عليه السلام في قوله: «ثمّ قضى أجلاً و أجلٌ مسمّىً عنده» قال: ثمّ قال أبوعبدالله عليه السلام: الأجل الأوّل هوما نبذه إلى الملائكة والرسل والأنبياء، والأجل المسمّى عنده هو الّذي ستره الله عن الخلائق.

بيان: هذا الخبر وخبر ابن مسكان يدلّان على أنّ الأجل الّذي فيه البداء هو المسمّى، وسائر الأخبار على أنّه هو المقضيّ، ويشكل الجمع بينها إلّا أن يقال: صدر بعضها موافقةً لبعض العامّة. أو انّه اشتبه على بعض الرواة، أو انّ أحد التأويلين من بطون الآية.

قال الرازيّ: اختلف المفسرون في تفسير الأجلين على وجوه: الأوّل أنّ المقضي آجال الماضين، و المسمّى عنده آجال الباقين. الثاني أنّ الأوّل أجل الموت، والثاني أجل القيامة لأنّ مدّة حياتهم في الآخرة لا آخر لها. الثالث أنّ الأجل الأوّل مابين أن يخلق إلى أن يموت، و الثاني مابين الموت والبعث. الرابع أنّ الاوّل النوم، و الثاني الموت. الخامس أنّ الأوّل مقدار ما انقضى من عمر كلّ واحد، والثاني مقدار ما بقي من عمر كلّ أحد. السادس - وهو قول حكماء الإسلام - أنّ لكلّ انسان أجلين: أحدهما الآجال الطبيعيّة، والثاني الآجال الإختراميّة أمّا الآجال الطبيعيّة فهي الّتي لوبقي ذلك المزاج مصوناً عن العوارض الخارجيّة لانتهت مدّة بقائه إلى الوقت الفلاني، و وأمّا الآجال الإختراميّة فهي الّتي تحصل بالأسباب الخارجيّة كالغرق والحرق وغيرهما من الأمور المنفصلة. انتهى ملخّص كلامه

٤٨ - شي: عن يعقوب بن شعيب قال: سألت أباعبدالله عليه السلام عن قول الله «قالت اليهود يدالله مغلولة غلّت أيديهم» قال: فقال: ليس كذا - وقال بيده إلى عنقه - ولكنّه قال: قد فرغ من الأشياء. وفي رواية أخرى عنه قولهم: فرغ من الأمر.

٤٩ - شي: عن حمّاد عنه في قول الله: «يدالله مغلولة» يعنون قد فرغ ممّا هو كائن - لعنوا بما قالوا - قال الله عزّوجلّ: «بل يداه مبسوطتان».

(١) كرجيل مشترك بين نفر حالهم مجهول.

٥٠ ـ شي : عن الفضل بن أبي قرّة[١] قال : سمعت أباعبدالله عليه السلام يقول : أوحى الله إلى إبراهيم أنّه سيولد لك ، فقال لسارة ؛ فقالت : ءألد وأنا عجوز ؟ فأوحى الله إليه أنها ستلد ويعذّب أولادها أربعمائة سنة بردّها الكلام عليّ ، قال : فلمّا طال على بني إسرائيل العذاب ضجّوا وبكوا إلى الله أربعين صباحاً فأوحى الله إلى موسى وهارون يخلّصهم من فرعون فحطّ عنهم سبعين ومائة سنة . قال : وقال أبوعبدالله عليه السلام : هكذا أنتم لو فعلتم لفرّج الله عنّا ، فأمّا إذا لم تكونوا فإنّ الأمر ينتهي إلى منتهاه .

٥١ ـ شي : عن عليّ بن عبدالله بن مروان ، عن أيّوب بن نوح قال : قال لي أبوالحسن العسكريّ عليه السلام ـ و أنا واقف بين يديه بالمدينة ابتداءاً من غير مسألة ـ : ياأيّوب إنّه ما بيّن الله من نبيّ إلّا بعد أن يأخذ عليه ثلاث خلال : شهادة أن لا إله إلّا الله ، وخلع الأنداد من دون الله ، وأنّ المشيئة بيد الله يقدّم ما يشاء ويؤخّر ما يشاء ، أما إنّه إذا جرى الاختلاف بينهم لم يزل الاختلاف بينهم إلى أن يقوم صاحب هذا الأمر .

٥٢ ـ شي : عن زرارة ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : كان عليّ بن الحسين عليهما السلام يقول : لولا آية في كتاب الله لحدّثتكم بما يكون إلى يوم القيامة . فقلت : أيّة آية ؟ قال : قول الله : «يمحو الله ما يشاء ويثبت وعنده أمّ الكتاب» .

٥٣ ـ شي : عن جميل بن درّاج ، عن أبي عبدالله عليه السلام في قوله : «يمحو الله ما يشاء ويثبت وعنده أمّ الكتاب» قال : هل يثبت إلّا ما لم يكن ، وهل يمحو إلّا ما كان ؟ .

٥٤ ـ شي : عن الفضل بن بشّار[٢] عن أبي جعفر عليه السلام قال : إنّ الله لم يدع شيئاً كان أو يكون إلّا كتبه في كتاب فهو موضوع بين يديه ينظر إليه[٣] فما شاء منه قدّم

---

(١) بالقاف المضمومة والراء المشدودة ، قال النجاشي في الفهرست ص٢١٨ : الفضل بن أبي قرة التميمي السندي ـ بلد من آذربيجان انتقل إلى أرمنية ـ روى عن أبي عبدالله عليه السلام ، لم يكن بذاك ، له كتاب . اهـ

(٢) وفي بعض النسخ : الفضل بن يسار ، والظاهر أنه تصحيف «الفضيل بن يسار» وإلا فليس في التراجم له ذكر ، لا بعنوان الفضل بن بشار ولا الفضل بن يسار . والظاهر اتحاد الخبر مع ما يأتي تحت رقم ٥٧ .

(٣) لعله كناية عن شدة الاحاطة العلمية لله تعالى .

وماشاء منه أخّر ، وماشاء منه محا ، وماشاء منه كان ، ومالم يشأ لم يكن

٥٥ ـ شي : عن حمران قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام : « يمحوالله مايشاء و يثبت وعنده أُمّ الكتاب » فقال : يا حمران إنّه إذا كان ليلة القدر ونزلت الملائكة الكتبة إلى السماء الدنيا فيكتبون ما يقضى في تلك السنة من أمر فإذا أراد الله أن يقدّم شيئاً أو يؤخّره أو ينقص منه أو يزيد أمر الملك فمحاماشاء ثمّ أثبت الّذي أراد . قال : فقلت له عندذلك : فكلّ شيء يكون فهوعندالله في كتاب ؟ قال : نعم . فقلت : فيكون كذاو كذا ثمّ كذا وكذا حتّى ينتهي إلى آخره ؟ قال : نعم . قلت : فأيّ شيء يكون بيده بعده ؟ قال : سبحان الله ثمّ يحدث الله أيضاً ماشاء تبارك وتعالى .

٥٦ ـ شي : عن الفضيل قال : سمعت أباجعفر عليه السلام يقول : العلم علمان : علم علّمه ملائكته و رسله و أنبياءه ، وعلمٌ عنده مخزون لم يطّلع عليه آخر ؛ يحدث فيه ما يشاء .

٥٧ ـ شي : عن الفضيل بن يسار ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : إنّ الله كتب كتاباً فيه ما كان وماهو كائن فوضعه بين يديه فما شاء منه قدّم ، و ماشاء منه أخّر ، وماشاء منه محا ، وماشاء منه أثبت ، وماشاء منه كان ، وما لم يشأ منه لم يكن .

٥٨ ـ شي : عن الفضيل قال : سمعت أباجعفر عليه السلام يقول : من الأمور أمور محتومة جائية لامحالة ، ومن الأمور أمورٌ موقوفةٌ عندالله يقدّم منها مايشاء ، و يمحو منها مايشاء ، ويثبت منها مايشاء ، لم يطلع على ذلك أحداً ـ يعني الموقوفة ـ فأمّا ما جائت به الرسل فهي كائنة لايكذّب نفسه ولا نبيّه ولاملائكته .

٥٩ ـ شي : عن أبي حمزة الثمالي قال : قال أبوجعفر وأبوعبدالله عليهما السلام : ياأباحمزة إن حدّثناك بأمر أنّه يجيء من هاهنا فجاء من هاهنا فإنّ الله يصنع مايشاء ، وإن حدّثناك اليوم بحديث وحدّثناك غداً بخلافه فإنّ الله يمحومايشاء ويثبت

٦٠ ـ شي : عن عمرو بن الحمق[1] قال : دخلت على أمير المؤمنين عليه السلام حين ضرب

(١) بفتح المهملة وكسر الميم بعدها قاف ككتف ، أورده الشيخ في رجاله في أصحاب أمير المؤمنين والحسن عليهما السلام ، وعده الكشي تارة في ص ٦٦ من السابقين الذين رجعوا إلى أمير المؤمنين

على قرنه فقال لي : يا عمرو إنّي مفارقكم ثمّ قال : سنة السبعين فيها بلاء - قالها ثلاثاً - فقلت : فهل بعد البلاء رخاء ؟ فلم يجبني وأغمي عليه فبكت أمّ كلثوم فأفاق فقال : يا أمّ كلثوم لا تؤذيني فإنّك لو قدرين ما أرى لم تبكي ، إنّ الملائكة في السموات السبع بعضهم خلف بعض ، والنبيّون خلفهم ، وهذا محمد صلى الله عليه وآله آخذ بيدي يقول : انطلق يا عليّ فما أمامك خير لك ممّا أنت فيه ؛ فقلت بأبي أنت وأمّي قلت إلى السبعين بلاء ، فهل بعد السبعين رخاء ؟ قال : نعم يا عمرو إنّ بعد البلاء رخاءً ويمحو الله ما يشاء ويثبت وعنده أمّ الكتاب .

٦١ - قال أبو حمزة : فقلت لأبي جعفر عليه السلام : إنّ عليّاً عليه السلام كان يقول : إلى السبعين بلاء وبعد السبعين رخاء ؛ فقد مضت السبعين ولم يروا رخاءً ؛ فقال لي أبو جعفر عليه السلام : يا ثابت إنّ الله كان قد وقّت هذا الأمر في السبعين فلمّا قتل الحسين عليه السلام اشتدّ غضب الله على أهل الأرض فأخّره إلى أربعين ومائة سنة ، فحدّثناكم فأذعتم الحديث وكشفتم قناع السرّ فأخّره الله ولم يجعل لذلك عندنا وقتاً ؛ ثمّ قال : يمحو الله ما يشاء ويثبت وعنده أمّ الكتاب .

٦٢ - شي : عن أبي الجارود ،[1] عن أبي جعفر عليه السلام قال : إنّ الله إذا أراد فناء قوم أمر الفلك فأسرع الدوران بهم ، فكان ما يريد من النقصان ؛ فإذا أراد الله بقاء قوم أمر الفلك فأبطأ الدوران بهم فكان ما يريد من الزيادة ؛ فلا تنكروا فإنّ الله يمحو ما يشاء ويثبت وعنده أمّ الكتاب .

عليه السلام ، وأخرى في ص ٦ من حديث أمير المؤمنين عليه السلام ، وأورد في ص ٣١ حديثا طويلا تدل على جلالة قدره وأنه أدرك النبي صلى الله عليه وآله وفيه وفي غيره من الكتب روايات تدل على غاية جلالته . وأورد في ص ٣٣ كتاباً من الحسين بن علي عليه السلام إلى معاوية وفيه : أولست قاتل عمرو بن الحمق صاحب رسول الله صلى الله عليه وآله ؟ العبد الصالح الذي أبلته العبادة فنحل جسمه وصفرت لونه بعد ما آمنته وأعطيته من عهود الله ومواثيقه مالو أعطية طائراً لنزل إليك من رأس الجبل ثم قتلته جرأة على ربك واستخفافا بذلك العهد اه . وقال ابن حجر في ص ٣٩٠ من التقريب : عمرو بن (س ق) الحمق - بفتح المهملة وكسر الميم بعدها قاف - ابن كاهل ، ويقال : ابن الكاهن - بالنون - ابن حبيب الخزاعي صحابي ، سكن الكوفة ، ثم مصر ، قتل في خلافة معاوية انتهى . أقول : مراده من (س ق) أن النسائي وابن ماجة رويا عنه .

(١) هو زياد بن المنذر الضبيف ، كوفي تابعي زيدي أعمى ، إليه ينسب الجارودية منهم .

٦٣- شي : عن ابن سنان ، عن أبي عبدالله عليه السلام يقول : إنّ الله يقدّم ما يشاء ، ويؤخّر ما يشاء ، ويمحو ما يشاء ، ويثبت ما يشاء وعنده أمّ الكتاب . وقال : فكلّ أمر يريده الله فهو في علمه قبل أن يصنعه ، ليس شيء يبدوله إلّا وقد كان في علمه ، إنّ الله لا يبدوله من جهل .

٦٤- شي : عن أبي هيثم بن أبي يحيى ،[1] عن جعفر بن محمّد عليهما السلام قال : ما من مولود يولد إلّا وإبليس من الأبالسة بحضرته ، فإن علم الله أنّه من شيعتنا حجبه من ذلك الشيطان ، وإن لم يكن من شيعتنا أثبت الشيطان إصبعه السبّابة في دبره فكان مأبوناً فإن كان امرأة أثبت في فرجها فكانت فاجرة فعند ذلك يبكي الصبيّ بكاءاً شديداً إذا هو خرج من بطن أمّه ، والله بعد ذلك يمحو ما يشاء ويثبت وعنده أمّ الكتاب .

٦٥- شي : عن عمّار بن موسى ، عن أبي عبدالله عليه السلام سئل عن قول الله « يمحو الله ما يشاء ويثبت وعنده أمّ الكتاب » قال : إنّ ذلك الكتاب كتاب يمحو الله ما يشاء ويثبت فمن ذلك الّذي يردّ الدعاء القضاء ، وذلك الدعاء مكتوب عليه : الّذي يردّ به القضاء ، حتّى إذا صار إلى أمّ الكتاب لم يغن الدعاء فيه شيئاً .

٦٦- شي : عن الحسين بن زيد بن عليّ ، عن جعفر بن محمّد ، عن أبيه قال : قال رسول الله صلّى الله عليه وآله : إنّ المرء ليصل رحمه وما بقي من عمره إلّا ثلاث سنين فيمدّها الله إلى ثلاث و ثلاثين سنة ، وإنّ المرء ليقطع رحمه وقد بقي من عمره ثلاث وثلاثون سنة فيقصرها الله إلى ثلاث سنين أو أدنى . قال الحسين : وكان جعفر يتلو هذه الآية : « يمحو الله ما يشاء ويثبت وعنده أمّ الكتاب » .

٦٧- كا : عليّ بن إبراهيم ، عن أحمد بن محمّد ، عن محمّد بن عليّ ، عن عبد الرحمن بن محمّد الأسديّ ، عن سالم بن مكرم ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : مرّ يهوديّ بالنبيّ صلّى الله عليه وآله فقال : السام عليك . فقال النبيّ صلّى الله عليه وآله : عليك ؛ فقال أصحابه : إنّما سلّم عليك بالموت فقال : الموت عليك ؛ فقال النبيّ صلّى الله عليه وآله : وكذلك رددت . ثمّ قال النبيّ صلّى الله عليه وآله : إنّ هذا اليهوديّ يعضّه أسود في قفاه فيقتله . قال : فذهب اليهوديّ فاحتطب حطباً كثيراً فاحتمله

(١) مجهول .

ثمّ لم يلبث أن انصرف . فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله : ضعه فوضع الحطب فإذا أسود في جوف الحطب عاضّ على عود فقال : يا يهوديّ ما عملت اليوم ؟ قال : ما عملت عملاً إلّا حطبي هذا حملته فجئت به وكان معي كعكتان [1] فأكلت واحدة وتصدّقت بواحدة على مسكين . فقال رسول الله صلى الله عليه وآله : بها دفع الله عنه ؛ وقال : إنّ الصدقة تدفع ميتة السوء عن الإنسان .

٦٨ ـ كتاب زيد النرسيّ ، [2] عن محمّد بن عليّ الحلبيّ ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : قلت له : كانت الدنيا قطّ منذ كانت وليس في الأرض حجّة ؟ قال : قد كانت الأرض وليس فيها رسول ولا نبيّ ولا حجّة وذلك بين آدم ونوح في الفترة ، ولو سألت هؤلاء عن هذا لقالوا : لن تخلو الأرض من الحجّة ـ وكذبوا ـ إنّما ذلك شيء بدا لله عزّ وجلّ فيه فبعث الله النبيّين مبشّرين ومنذرين ، وقد كان بين عيسى ومحمّد صلى الله عليه وآله فترة من الزمان لم يكن في الأرض نبيّ ولا رسول ولا عالم فبعث الله محمّداً صلى الله عليه وآله بشيراً ونذيراً وداعياً إليه .

بيان : لعلّ المراد عدم الحجّة والعالم الظاهرين لتظافر الأخبار بعدم خلوّ الأرض من حجّة قطّ .

٦٩ ـ ومن كتاب المذكور عن عبيد بن زرارة ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : ما بدا لله بداء أعظم من بداء بدا له في إسماعيل ابني .

٧٠ ـ كتاب حسين بن عثمان ، عن سليمان الطلحيّ [3] قال : قلت لأبي جعفر عليه السلام : أخبرني عمّا أخبرت به الرسل عن ربّها وأنهت ذلك إلى قومها أيكون لله البداء فيه ؟ قال : أما إنّي لا أقول لك : إنّه يفعل ؛ ولكن إن شاء فعل

بسط كلام لرفع شكوك وأوهام : إعلم أنّ البداء ممّا ظنّ أنّ الإماميّة قد تفرّدت به

---

(١) الكعك : خبز يعمل مستديراً من الدقيق والحليب والسكر أو غير ذلك .

(٢) نسبة إلى « نرس » بفتح النون وسكون الراء المهملة والسين : نهر حفره نرس بن بهرام بنواحي الكوفة . وقيل : قرية من قرى الكوفة تنسب إليها الثياب النرسية وقيل : يمكن كون تسمية القرية بذلك باعتبار وقوعها على النهر المذكور . أقول : قد عرفت في مقدمة الكتاب حال زيد النرسي وأنه لم يوثقه أصحاب الرجال .

(٣) هو سليمان بن عبدالله الطلحي المجهول .

وقد شنّع عليهم بذلك كثير من المخالفين ، والأخبار في ثبوتها كثيرة مستفيضة من الجانبين كما عرفت ، ولنشر إلى بعض ما قيل في تحقيق ذلك ، ثمّ إلى ما ظهر لي من الأخبار ممّا هو الحقّ في المقام .

اعلم أنّه لمّا كان البداء - ممدوداً - في اللّغة بمعنى ظهور رأي لم يكن - يقال : بدا الأمر بدوّاً : ظهر ، وبدا له في هذا الأمر بداءاً أي نشأ له فيه رأي ، كما ذكره الجوهريّ وغيره - فلذلك يشكل القول بذلك في جناب الحقّ تعالى ، لاستلزامه حدوث علمه تعالى بشيء بعد جهله وهذا محال ، ولهذا شنّع كثير من المخالفين على الإماميّة في ذلك نظراً إلى ظاهر اللّفظ من غير تحقيق لمرامهم حتّى أنّ الناصبيّ المتعصّب «الفخر الرازيّ» ذكر في خاتمة كتاب المحصّل حاكياً عن سليمان بن جرير أنّ الأئمّة الرافضة وضعوا القول بالبداء لشيعتهم فإذا قالوا : إنّه سيكون لهم أمر وشوكة ثمّ لا يكون الأمر على ما أخبروه قالوا : بدا لله تعالى فيه ؛ وأعجب منه أنّه أجاب المحقّق الطوسيّ رحمه الله في نقد المحصّل عن ذلك - لعدم إحاطته كثيراً بالأخبار - : بأنّهم لا يقولون بالبداء ، وإنّما القول به ما كان إلّا في رواية رووها عن جعفر الصادق عليه السلام أنّه جعل إسماعيل القائم مقامه بعده فظهر من إسماعيل ما لم يرتضه منه فجعل القائم مقامه موسى عليه السلام ، فسئل عن ذلك فقال : بدا لله في إسماعيل ؛ وهذه رواية وعندهم أنّ خبر الواحد لا يوجب علماً ولا عملاً انتهى .

فانظر إلى هذا المعاند كيف أعمت العصبيّة عينه حيث نسب إلى أئمّة الدين الّذين لم يختلف مخالف ولا مؤالف في فضلهم وعلمهم وورعهم وكونهم أتقى الناس وأعلاهم شأناً ورفعة الكذب والحيلة والخديعة ، ولم يعلم أنّ مثل هذه الألفاظ المجازيّة الموهمة لبعض المعاني الباطلة قد وردت في القرآن الكريم و أخبار الطرفين كقوله تعالى : « الله يستهزىء بهم » ومكر الله ، وليبلوكم ، ولنعلم ، ويد الله ، ووجه الله ، وجنب الله إلى غير ذلك ممّا لا يحصى ، وقد ورد في أخبارهم ما يدلّ على البداء بالمعنى الّذي قالت به الشيعة أكثر ممّا ورد في أخبارنا ، كخبر دعاء النبيّ صلّى الله عليه وآله على اليهوديّ ، وإخبار عيسى على نبيّنا وآله وعليه السلام ، وأنّ الصدقة والدعاء يغيّران القضاء وغير ذلك . وقال ابن الأثير في النهاية :

في حديث الأقرع والأبرص والأعمى: بدا لله عزّ وجلّ أن يبتليهم أي قضى بذلك، وهو معنى البداء ههنا لأنّ القضاء سابق والبداء استصواب شيء علم بعد أن لم يعلم، وذلك على الله غير جائز انتهى.

وقد دلّت الآية على الأجلين وفسّرهما أخيراً بما عرفت، وقد قال تعالى: «يمحو الله ما يشاء ويثبت وعنده أمّ الكتاب» وقال هذا الناصبيّ في تفسيرها: في هذه الآية قولان:

الاول: أنّها عامّة في كلّ شيء كما يقتضيه ظاهر اللّفظ قالوا: إنّ الله يمحو من الرزق ويزيد فيه، وكذا القول في الأجل والسعادة والشقاوة والإيمان والكفر، وهو مذهب عمر وبن مسعود، ورواه جابر عن رسول الله صلى الله عليه وآله.

والثاني: أنّها خاصّة في بعض الأشياء دون البعض ففيها وجوه: الأوّل: أنّ المراد من المحو والإثبات نسخ الحكم المتقدّم وإثبات حكم آخر بدلاً عن الأوّل. الثاني: أنّه تعالى يمحو من ديوان الحفظة ما ليس بحسنة ولا سيّئة، لأنّهم مأمورون بكتبة كلّ قول وفعل ويثبت غيره. الثالث: أنّه تعالى أراد بالمحو أنّ من أذنب أثبت ذلك الذنب في ديوانه، فإذا تاب عنه محا عن ديوانه الرابع: يمحو الله ما يشاء وهو من جاء أجله، ويدع من لم يجيء أجله ويثبته. الخامس: أنّه تعالى يثبت في أوّل السنة فإذا مضت السنة محيت واثبت كتاب آخر للمستقبل. السادس: يمحو نور القمر ويثبت نور الشمس. السابع: يمحو الدنيا ويثبت الآخرة. الثامن: أنّه في الأرزاق والمحن والمصائب يثبتها في الكتاب ثمّ يزيلها بالدعاء والصدقة، وفيه حثّ على الانقطاع إلى الله تعالى. التاسع: تغيّر أحوال العبد فما مضى منها فهو المحو، وما حضر وحصل فهو الإثبات العاشر: يزيل ما يشاء من حكمه لا يطّلع على غيبه أحد فهو المتفرّد بالحكم كما يشاء، وهو المستقلّ بالإيجاد والإعدام والإحياء والإماتة والإغناء والإفقار بحيث لا يطّلع على تلك الغيوب أحد من خلقه.

واعلم أنّ هذا الباب فيه مجالٌ عظيمٌ فإن قال قائل: ألستم تزعمون أنّ المقادير سابقة قد جفّ بها القلم فكيف يستقيم مع هذا المعنى المحو والإثبات؟ قلنا: ذلك المحو

والإثبات أيضاً ممّا قد جفّ به القلم فلا يمحو إلّا ما سبق في علمه وقضائه محوه، ثمّ قال: قالت الرافضة: البداء جائز على الله تعالى وهو أن يعتقد شيئاً ثمّ يظهر له أنّ الأمر بخلاف ما اعتقده، وتمسّكوا فيه بقوله تعالى: «يمحو الله ما يشاء» انتهى كلامه لعنه الله.

ولا أدري من أين أخذ هذا القول الّذي افترى عليهم مع أنّ كتب الإماميّة المتقدّمين عليه كالصدوق والمفيد والشيخ والمرتضى وغيرهم رضوان الله عليهم مشحونة بالتبرّي عن ذلك، ولا يقولون إلّا ببعض ما ذكره سابقاً أو بما هو أصوب منها كما ستعرف، والعجب أنّهم في أكثر الموارد ينسبون إلى الربّ تعالى عالا يليق به، والإماميّة قدّس الله أسرارهم يبالغون في تنزيهه تعالى ويفحمونهم بالحجج البالغة، ولمّا لم يظفروا في عقائدهم بما يوجب نقصاً يباهتونهم ويفترون عليهم بأمثال تلك الأقاويل الفاسدة، وهل البهتان و الافتراء إلّا لأدأب العاجزين؟ ولو فرض أنّ بعضاً من الجهلة المتحلين للتشيّع قال بذلك فالإماميّة يتبرّؤون منه ومن قوله كما يتبرّؤون من هذا الناصبيّ وأمثاله و أقاويلهم الفاسدة.

فأمّا ما قيل في توجيه البداء فقد عرفت ما ذكره الصدوق والشيخ قدّس الله روحهما في ذلك [1]

---

(١) تقدم توجيه الصدوق بعد الخبر الواقع تحت رقم ٢٦ وكلام الشيخ بعد رقم ٤١. وإليهما وغيرهما من أعلام الشيعة حول مسألة البداء مقالات اخرى لا يخلو ذكرها عن فائدة.

قال الصدوق في كتاب العقائد - وباب الاعتقاد في البداء» إن اليهود قالوا: إن الله تبارك وتعالى قد فرغ من الامر، قلنا: بل هو تعالى كل يوم هو في شأن، لا يشغله شأن عن شأن، يحيي ويميت، ويخلق ويرزق، ويفعل ما يشاء، وقلنا: «يمحو الله ما يشاء ويثبت وعنده ام الكتاب» و أنه لا يمحو إلا ما كان، ولا يثبت إلا ما لم يكن، وهذا ليس ببداء كما قالت اليهود واتباعهم فسبقنا في ذلك إلى القول بالبداء، وتبعهم على ذلك من خالفنا من أهل الاهواء المختلفة، و قال الصادق عليه السلام: «ما بعث الله نبيا قط حتى يأخذ عليه الاقرار لله بالعبودية و خلع الانداد، وان الله يؤخر ما يشاء، ويقدم ما يشاء» ونسخ الشرايع والاحكام بشريعة نبينا وأحكامه من ذلك، ونسخ الكتب بالقرآن من ذلك، وقال الصادق عليه السلام: «من زعم أن الله عزوجل بدا له في شيء ولم يعلمه أمس فابرء منه» وقال: «من زعم أن الله بداله من شيء بداء ندامة فهو عندنا كافر بالله العظيم» اه.

وقال الشيخ الطوسي في العدة: البداء حقيقة في اللغة هو الظهور، و لذلك يقال: بدا لنا سور المدينة، و بدا لنا وجه الرأي، و قال الله تعالى: «و بدا لهم سيئات ما عملوا، وبدا لهم سيئات ما

وقد قيل فيه وجوه أُخر :

الاول : ماذكره السيّد الداماد قدّس الله روحه في نبراس الضياء حيث قال : البداء منزلته في التكوين منزلة النسخ في التشريع ، فما في الأمر التشريعيّ والأحكام التكليفيّة نسخ فهو في الأمر التكوينيّ والمكوّنات الزمانيّة بداء فالنسخ كأنّه بداء تشريعيّ ، والبداء كأنّه نسخ تكوينيّ ، ولا بداء في القضاء ولا بالنسبة إلى جناب القدس

« ما كسبوا » ويراد بذلك كله « ظهر » وقد يستعمل ذلك في العلم بالشيء بعد أن لم يكن حاصلا ، وكذلك في الظن ، فأما إذا اضيف هذا اللفظة الى الله تعالى فمنه مايجوز اطلاقه عليه ومنه مالايجوز ، فأما مايجوز من ذلك فهو ما أفاد النسخ بينه ، ويكون اطلاق ذلك عليه على ضرب من التوسع ، وعلى هذا الوجه يحمل جميع ماورد عن الصادقين عليهما السلام من الاخبار المتضمنة لاضافة البداء الى الله تعالى ، دون مالايجوز عليه من حصول العلم بعد أن لم يكن ، ويكون وجه اطلاق ذلك فيه تعالى والتشبيه هو أنه اذا كان ما يدل على النسخ يظهر به للمكلفين مالم يكن ظاهراً لهم ويحصل لهم العلم به بعد أن لم يكن حاصلا لهم اطلق على ذلك لفظ البداء .

و ذكر سيدنا الاجل المرتضى قدس الله روحه وجها آخر في ذلك ، وهو أن قال : يمكن حمل ذلك على حقيقته بأن يقال : بداله تعالى بمعنى أنه ظهر له من الامر مالم يكن ظاهرا له ، و بداله من النهي مالم يكن ظاهراً له ، لان قبل وجود الامر و النهي لا يكونان ظاهرين مدركين ، و إنما يعلم أنه يامر أو ينهي في المستقبل ، فاما كونه آمراً أو ناهياً فلا يصح أن يعلمه الا اذا وجد الامر و النهي ، وجرى ذلك مجرى أحد الوجهين المذكورين في قوله تعالى : « و لنبلونكم حتى نعلم المجاهدين منكم » بان نحمله على أن المراد به حتى نعلم جهادكم موجودا ، لان قبل وجود الجهاد لايعلم الجهاد موجودا ، وانما يعلم كذلك بعد حصوله فكذلك القول في البداء ، و هذا وجه حسن جداً اه .

و قال الامام العلامة ، معلم الامة الشيخ المفيد محمد بن النعمان في كتاب تصحيح الاعتقاد في شرح ما قدمنا من كلام الصدوق : قول الامامية في البداء طريقه السمع دون العقل وقد جاءت الاخبار به عن أئمة الهدى عليهم السلام ، والاصل في البداء هو الظهور ، قال الله تعالى « وبدا لهم من الله مالم يكونوا يحتسبون » يعني به ظهر لهم من أفعال الله تعالى بهم مالم يكن في حسبانهم و تقديرهم ، وقال : « و بدا لهم سيئات ما كسبوا وحاق بهم » يعني ظهر لهم جزاء كسبهم وبان لهم ذلك ، وتقول العرب : « قد بدا لفلان عمل حسن ، و بدا له كلام فصيح » كما يقولون : « بدا من فلان كذا » فيجعلون اللام قائمة مقامه ، فالمعنى في قول الامامية : بدا لله في كذا أي ظهر له فيه ، ومعنى ظهر فيه أي ظهر منه ، وليس المراد منه تغير الراي ووضوح أمر كان قد خفي عنه ، وجميع أفعاله تعالى الظاهرة في خلقه بعد أن لم تكن فهي معلومة فيما لم يزل ، وانما يوصف منها بالبداء مالم يكن في الاحتساب ظهوره ، ولا في غالب الظن وقوعه ، فأما ماعلم كونه و غلب في الظن حصوله فلا يستعمل فيه لفظ .

الحقّ، والمفارقات المحضة من ملائكته القدسيّة، وفي متن الدهر الّذي هو ظرف مطلق الحصول القارّ والثبات الباتّ ووعاء عالم الوجود كلّه، وإنّما البداء في القدر وفي امتداد الزمان الّذي هو اُفق التقضّي والتجدّد، وظرف التدريج والتعاقب، و بالنسبة إلى الكائنات الزمانيّة ومن في عالم الزمان والمكان و إقليم المادّة والطبيعة، وكما حقيقة النسخ عند التحقيق انتهاء الحكم التشريعيّ وانقطاع استمراره لارفعه وارتفاعه من وعاء الواقع فكذا حقيقة البداء عند الفحص البالغ انبتات استمرار الأمر التكوينيّ، وانتهاء

« البداء ، وقول أبي عبدالله عليه السلام : « مابدالله في شيء كما بداله في إسماعيل» فانما أراد به ما ظهر من الله تعالى فيه من دفاع القتل عنه وقد كان مخوفاً عليه من ذلك ، مظنوناً به فلطف له في دفعه عنه ، وقد جاء الخبر بذلك عن الصادق عليه السلام فروى عنه عليه السلام أنه قال : « ان القتل قد كتب على إسماعيل مرتين فسألت الله في دفعه عنه فدفعه » وقد يكون الشيء مكتوباً بشرط فيتغير الحال فيه ، قال الله تعالى : « ثم قضى أجلا وأجل مسمى عنده » فتبين أن الآجال على ضربين : ضرب منها مشترط يصح فيه الزيادة والنقصان ، ألاترى الى قوله تعالى : « وما يعمر من معمر ولاينقص من عمره إلا في كتاب » وقوله تعالى : « ولو أن أهل القرى آمنوا واتقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء والأرض » فبين أن آجالهم كانت مشترطة في الامتداد بالبر والانقطاع بالفسوق ، وقال تعالى ـ فيما خبر به عن نوح عليه السلام في خطابه لقومه ـ : « واستغفروا ربكم إنه كان غفاراً يرسل السماء عليكم مدراراً » الى آخر الآيات ، فاشترط لهم في مد الاجل وسبوغ النعم الاستغفار ، فلما لم يفعلوه قطع آجالهم وبتر أعمارهم واستأصلهم بالعذاب ، فالبداء من الله تعالى يختص ما كان مشترطاً في التقدير ، وليس هو الانتقال من عزيمة الى عزيمة ، ولامن تعقب الرأي تعالى الله عما يقول المبطلون علواً كبيراً .

وقد قال بعض أصحابنا : ان لفظ البداء اطلق في أصل اللغة على تعقب الرأي و الانتقال من عزيمة الى عزيمة ، وانما اطلق على الله تعالى على وجه الاستعارة كما يطلق عليه الغضب والرضا مجازاً غير حقيقة ، وان هذا القول لم يضر بالمذهب ، اذ المجاز من القول يطلق على الله تعالى فيما ورد به السمع ، وقد ورد السمع بالبداء على مابينا . والذي اعتمدناه في معنى البداء انه الظهور على ماقدمت القول في معناه ، فهو خاص فيما يظهر من الفعل الذي كان وقوعه يبعد في النظر (الظن خ ل) دون المعتاد ، اذ لو كان في كل واقع من أفعال الله تعالى لكان الله تعالى موصوفاً بالبداء في كل أفعاله وذلك باطل بالاتفاق . انتهى كلامه .

أقول : إنما أطلنا الكلام في نقل الاقوال حتى يتضح جلية الحال في هذه المزعمة والفرية الشائعة ، و ترى الباحث أن أقوال الشيعة التي تعرب عن معتقداتهم قديماً وحديثاً تكذب ماعزاه المخالفون الينا ، وأنهم لم يلتزموا بالصدق والامانة فيما يكتب عن الشيعة بل التزموا بضدها ولم يتركوا قوس افكهم منزعاً لم يرموا بها الشيعة ، و سيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون ، يوم تجد كل نفس ماعملت من خير محضراً وماعملت من سوء تود لو أن بينها و بينه أمداً بعيداً والله خبير بما يعملون .

اتّصال الإفاضة ، ومرجعه إلى تحديد زمان الكون وتخصيص وقت الإفاضة لا أنّه ارتفاع المعلول الكائن عن وقت كونه وبطلانه في حدّ حصوله . انتهى .

الثاني : ماذكره بعض الأفاضل في شرحه على الكافي وتبعه غيره من معاصرينا ، وهو أنّ القوى المنطبعة الفلكيّة لم تحط بتفاصيل ماسيقع من الأمور دفعة واحدة لعدم تناهي تلك الأمور بل إنّما ينتقش فيها الحوادث شيئاً فشيئاً وجملة فجملة ، مع أسبابها وعللها على نهج مستمرّ ونظام مستقرّ فإنّ مايحدث في عالم الكون والفساد فإنّما هو من لوازم حركات الأفلاك المسخرة لله تعالى ونتائج بركاتها فهي تعلم أنّه كلّما كان كذا كان كذا ، فمهما حصل لها العلم بأسباب حدوث أمر ما في هذا العالم حكمت بوقوعه فيه فينتقش فيها ذلك الحكم ، وربّما تأخّر بعض الأسباب الموجب لوقوع الحادث على خلاف مايوجبه بقيّة الأسباب لولا ذلك السبب ،[1] ولم يحصل لها العلم بذلك بعد لعدم اطّلاعها على سبب ذلك السبب ،[2] ثمّ لمّا جاء أوانه و اطّلعت عليه حكمت بخلاف الحكم الأوّل فيمحى عنها نقش الحكم السابق ويثبت الحكم الآخر ؛ مثلاً لمّا حصل لها العلم بموت زيد بمرض كذا لأسباب تقتضي ذلك ولم يحصل لها العلم بتصدّقه الّذي سيأتي به قبل ذلك الوقت لعدم اطّلاعها على أسباب التصدّق بعد ثمّ علمت به وكان موته بتلك الأسباب مشروطاً بأن لايتصدّق فتحكم أوّلاً بالموت وثانياً بالبرء ، وإذا كانت الأسباب لوقوع أمر ولاوقوعه متكافئة ولم يحصل لها العلم برجحان أحدهما بعد لعدم مجيء أوان سبب ذلك الرجحان بعد كان لها التردّد في وقوع ذلك الأمر ولاقوعه فينتقش فيها الوقوع تارة واللاّوقوع أخرى فهذا هو السبب في البداء والمحو والإثبات والتردّد وأمثال ذلك في أمور العالم فإذا اتّصلت بتلك القوى نفس النبيّ أوالإمام عليهما الصلاة والسلام و قرأ فيها بعض تلك الأمور فله أن يخبر بما رآه بعين قلبه ، أوشاهده بنور بصيرته ، أوسمع بأذن قلبه ؛ و أمّا نسبة ذلك كلّه إلى الله تعالى فلأنّ كلّ مايجري في العالم الملكوتيّ إنّما يجري بإرادة الله تعالى بل فعلهم بعينه فعل الله سبحانه حيث إنّهم لايعصون الله ما أمرهم ويفعلون مايؤمرون إذ لاداعي لهم على الفعل إلّا إرادة الله عزّ وجلّ لاستهلاك

(٢٠١) في نسخة : ذلك الحادث .

إرادتهم في إرادته تعالى ، ومثلهم كمثل الحواسّ للإنسان كلّما همّ بأمر محسوس امتثلت الحواسّ لما همّ به فكلّ كتابة تكون في هذه الألواح والصحف فهو أيضاً مكتوب لله عزّ وجلّ بعد قضائه السابق المكتوب بقلمه الأوّل فيصحّ أن يوصف الله عزّ وجلّ نفسه بأمثال ذلك بهذا الاعتبار ، وإن كان مثل هذه الأمور يشعر بالتغيّر والسنوح ، وهو سبحانه منزّه عنه ، فإنّ كلّ ما وجد فهو غير خارج عن عالم ربوبيّته .

الثالث : ما ذكره بعض المحقّقين [1] حيث قال : تحقيق القول في البداء أنّ الأمور كلّها عامّها وخاصّها ، ومطلقها ومقيّدها ، و ناسخها ومنسوخها ، ومفرداتها ومركّباتها ، وإخباراتها وإنشاءاتها ، بحيث لايشذّ عنها شيء ، منتقشة في اللّوح ، والفائض منه على الملائكة والنفوس العلويّة والنفوس السفليّة قد يكون الأمر العامّ المطلق أو المنسوخ حسب ما تقتضيه الحكمة الكاملة من الفيضان في ذلك الوقت ، ويتأخّر المبيّن إلى وقت تقتضي الحكمة فيضانه فيه ، وهذه النفوس العلويّة وما يشبهها يعبّر عنها بكتاب المحو والإثبات ، والبداء عبارة عن هذا التغيير في ذلك الكتاب .

الرابع : ما ذكره السيّد المرتضى رضوان الله عليه في جواب مسائل أهل الري وهو أنّه قال : المراد بالبداء النسخ ؛ وادّعى أنّه ليس بخارج عن معناه اللّغويّ .[2]

أقول : هذا ما قيل في هذا الباب وقد قيل فيه : وجوه أخر لاطائل في إيرادها ، والوجوه الّتي أوردناها بعضها بمعزل عن معنى البداء وبينهما كما بين الأرض والسماء ، وبعضها مبنيّة على مقدّمات لم تثبت في الدين بل ادّعي على خلافها إجماع المسلمين ، وكلّها يشتمل على تأويل نصوص كثيرة بلاضرورة تدعو إليه ، وتفصيل القول في كلّ منها يفضي إلى الإطناب ؛ ولنذكر ما ظهر لنا من الآيات والأخبار بحيث تدلّ عليه النصوص الصريحة وتأبى عنه العقول الصحيحة .

فنقول ـ وبالله التوفيق ـ : إنّهم عليهم السلام إنّما بالغوا في البداء ردّاً على اليهود الّذين

---

(١) وهو الميرزا رفيعا ، قال ذلك في شرحه على الكافي .

(٢) ماعده رحمه الله من الوجوه العديدة ليس الا وجها واحدا وهو الذي ذكر في الرواية ومحصله كون البداء نسبة حاصلة للشيء إلى علله الناقصة والقضاء نسبة الى علله التامة وبيانه التفصيلي يحتاج الى محل آخر ولبته ـ رحمه الله ـ اقتصر على ايراد نفس الروايات فان بيانها شاف كاف . ط

يقولون : إنّ الله قد فرغ من الأمر وعلى النظام ؛ وبعض المعتزله الّذين يقولون : إنّ الله خلق الموجودات دفعة واحدة على ماهي عليه الآن معادن ونباتاً وحيواناً وإنساناً ، ولم يتقدّم خلق آدم على خلق أولاده ، والتقدّم إنّما يقع في ظهورها لا في حدوثها و وجودها ، وإنّما أخذوا هذه المقالة من أصحاب الكمون والظهور من الفلاسفة ؛ و على بعض الفلاسفة القائلين بالعقول والنفوس الفلكيّة ، وبأنّ الله تعالى لم يؤثّر حقيقة إلّا في العقل الأوّل فهم يعزلونه تعالى عن ملكه ، وينسبون الحوادث إلى هؤلاء ، فنفوا ﷺ ذلك وأثبتوا أنّه تعالى كلّ يوم في شأن من إعدام شيء وإحداث آخر ، وإماتة شخص وإحياء آخر إلى غير ذلك ، لئلّا يتركوا العباد التضرّع إلى الله ومسألته وطاعته والتقرّب إليه بما يصلح أمور دنياهم وعقباهم ، وليرجوا عند التصدّق على الفقراء وصلة الأرحام وبرّ الوالدين والمعروف والإحسان ماوعدوا عليها من طول العمر و زيادة الرزق وغير ذلك .

ثمّ اعلم أنّ الآيات والأخبار تدلّ على أنّ الله خلق لوحين أثبت فيهما ما يحدث من الكائنات :

أحدهما اللّوح المحفوظ الّذي لاتغيّر فيه أصلاً وهو مطابق لعلمه تعالى . والآخر لوح المحو والإثبات فيثبت فيه شيئاً ثمّ يمحوه لحكم كثيرة لا تخفى على أولي الألباب ؛ مثلاً يكتب فيه أنّ عمر زيد خمسون سنة ، و معناه أنّ مقتضى الحكمة أن يكون عمره كذا إذا لم يفعل مايقتضي طوله أو قصره فإذا وصل الرحم مثلاً يمحى الخمسون و يكتب مكانه ستّون ، و إذا قطعها يكتب مكانه أربعون ، و في اللّوح المحفوظ أنّه يصل وعمره ستّون كما أنّ الطبيب الحاذق إذا اطّلع على مزاج شخص يحكم بأنّ عمره بحسب هذا المزاج يكون ستّين سنة ، فإذا شرب سمّاً ومات أوقتله إنسان فنقص من ذلك ، أو استعمل دواءً قوي مزاجه به فزاد عليه لم يخالف قول الطبيب ، والتغيير الواقع في هذا اللّوح مسمّى بالبداء إمّا لأنّه مشبّه به كما في سائر ما يطلق عليه تعالى من الابتلاء والاستهزاء والسخريّة وأمثالها ، أولأنّه يظهر للملائكة أوللخلق إذا أخبروا بالأوّل خلاف ماعلموا أوّلاً ، وأيّ استبعاد في تحقّق هذين اللّوحين

وأيّة استحالة في هذا المحو والإثبات حتّى يحتاج إلى التأويل والتكلّف وإن لم تظهر الحكمة فيه لنا لعجز عقولنا عن الإحاطة بها مع أنّ الحكم فيه ظاهرة :[1]

منها أن يظهر للملائكة الكاتبين في اللّوح والمطّلعين عليه لطفه تعالى بعباده و إيصالهم في الدنيا إلى ما يستحقّونه فيزدادوا به معرفة .

ومنها أن يعلم بإخبار الرسل والحجج عليهم الصلاة والسلام أنّ لأعمالهم الحسنة مثل هذه التأثيرات في صلاح أمورهم ، ولأعمالهم السيّئة تأثيراً في فسادها فيكون داعياً لهم إلى الخيرات صارفاً لهم عن السيّئات فظهر أنّ لهذا اللّوح تقدّماً على اللّوح المحفوظ من جهة لصيرورته سبباً لحصول بعض الأعمال فبذلك انتقش في اللّوح المحفوظ حصوله فلا يتوهّم أنّه بعد ما كتب في هذا اللّوح حصوله لا فائدة في المحو والإثبات .

ومنها أنّه إذا أخبر الأنبياء والأوصياء أحياناً من كتاب المحو والإثبات ثمّ أخبروا بخلافه يلزمهم الإذعان به ، ويكون ذلك تشديداً للتكليف عليهم ، تسبيباً لمزيد الأجر لهم كما في سائرما يبتلي الله عباده منه من التكاليف الشاقّة وإيراد الأمور الّتي تعجز أكثر العقول عن الإحاطة بها ، وبها يمتاز المسلمون الّذين فازوا بدرجات اليقين عن الضعفاء الّذين ليس لهم قدم راسخ في الدين .

ومنها أن يكون هذه الأخبار تسلية من المؤمنين المنتظرين لفرج أولياء الله وغلبة الحقّ وأهله كما روي في قصّة نوح على نبيّنا وآله وعليه السلام حين أخبر بهلاك القوم ثمّ أخّر ذلك مراراً ، وكما روي في فرج أهل البيت عليهم السلام وغلبتهم ؛ لأنّهم عليهم السلام لو كانوا أخبروا الشيعة في أوّل إبتلائهم باستيلاء المخالفين وشدّة محنتهم أنّه ليس فرجهم إلّا بعد ألف سنة ليئسوا و رجعوا عن الدين . ولكنّهم أخبروا شيعتهم بتعجيل الفرج ، وربّما أخبروهم بأنّه يمكن أن يحصل الفرج في بعض الأزمنة القريبة ليثبتوا على الدين ويثابوا بانتظار الفرج كما مرّ في خبر أمير المؤمنين صلوات الله عليه .

---

(١) ان كنا بحثنا عن اللوح من جهة النقل فالبرهان يثبت في الوجود أمراً نسبته الى الحوادث الكونيه نسبة الكتاب الى ما فيه من المكتوب ، ومن البديهي أن لوحا جسمانيا لايسع كتابة ما يستقبل نفسه وأجزاؤه من الحالات والقصص في أزمنة غير متناهية وان كبر ما كبر فضلا عن شرح حال كل شيء في الابد الغير المتناهي ؛ وان كنا بحثنا من جهة النقل فالاخبار نفسها تؤول اللوح والقلم الى ملكين من ملائكة الله كما سيجيء في المجلد الرابع عشر من هذا الكتاب ، وعلى أي حال فلا وجه لما ذكره رحمه الله . ط

وروى الكلينيّ عن محمد بن يحيى، وأحمد بن إدريس، عن محمد بن أحمد، عن السيّاريّ عن الحسن بن عليّ بن يقطين، عن أخيه الحسين، عن أبيه عليّ بن يقطين قال: قال لي أبو الحسن عليه السلام: الشيعة تربّى بالأمانيّ منذ مائتي سنة؛ قال: وقال يقطين لابنه عليّ بن يقطين: ما بالنا قيل لنا فكان، وقيل لكم فلم يكن؟ قال: فقال له: عليّ: إنّ الّذي قيل لنا ولكم كان من مخرج واحد غير أنّ أمركم حضر فاعطيتم محضة فكان كما قيل لكم، وأنّ أمرنا لم يحضر فعلّلنا بالأمانيّ، فلو قيل لنا: إنّ هذا الأمر لا يكون إلّا إلى مائتي سنة أو ثلاث مائة سنة لقست القلوب، ولرجع عامّة الناس عن الإسلام، ولكن قالوا: ما أسرعه وما أقربه تألفاً لقلوب الناس وتقريباً للفرج. وقوله: قيل لنا أي في خلافة العبّاسيّة ـ وكان من شيعتهم ـ أو في دولة آل يقطين. وقيل لكم أي في أمر القائم وظهور فرج الشيعة.

وروي أيضاً عن الحسين بن محمد، عن معلّى بن محمد، عن الحسن بن عليّ الخزّاز، عن عبد الكريم بن عمرو الخثعميّ، عن الفضيل بن يسار، عن أبي جعفر عليه السلام قال قلت: لهذا الأمر وقت؟ فقال: كذب الوقّاتون، كذب الوقّاتون، كذب الوقّاتون، إنّ موسى ـ على نبيّنا وآله وعليه السلام ـ لمّا خرج وافداً إلى ربّه واعدهم ثلاثين يوماً فلمّا زاد الله إلى الثلاثين عشراً قال قومه: قد أخلفنا موسى فصنعوا ما صنعوا؛ فإذا حدّثناكم الحديث فجاء على ما حدّثناكم فقولوا: صدق الله، وإذا حدّثناكم الحديث فجاء على خلاف ما حدّثناكم به فقولوا: صدق الله تؤجروا مرّتين.

وسيأتي كثير من الأخبار في ذلك في كتاب النبوّة لاسيّما في أبواب قصص نوح وموسى وشعيا على نبيّنا وآله وعليهم السلام، وسيأتي أيضاً في كتاب الغيبة. فأخبارهم عليهم السلام بما يظهر خلافه ظاهراً من قبيل المجملات والمتشابهات الّتي تصدر عنهم بمقتضى الحكم ثمّ يصدر عنهم بعد ذلك تفسيرها وبيانها، وقولهم: يقع الأمر الفلانيّ في وقت كذا معناه إن كان كذا، أو إن لم يقع الأمر الفلانيّ الّذي ينافيه، وإن لم يذكروا الشرط كما قالوا في النسخ قبل الفعل، وقد أوضحناه في باب ذبح إسماعيل على نبيّنا وآله وعليه السلام. فمعنى قولهم عليهم السلام: ما عبد الله بمثل البداء: أنّ الإيمان بالبداء من أعظم العبادات القلبيّة

لعبوبته و معارضته الوساوس الشيطانيّة فيه، ولكونه إقراراً بأنّ له الخلق والأمر، وهذا كمال التوحيد؛ أو المعنى أنّه من أعظم الأسباب والدواعي لعبادة الربّ تعالى كما عرفت. وكذا قولهم عليهم السلام: ماعظّم الله بمثل البداء يحتمل الوجهين وإن كان الأوّل فيه أظهر. وأمّا قول الصادق عليه السلام: لوعلم الناس ما في القول بالبداء من الأجر مافتروا عن الكلام فيه فلما مرّ أيضاً من أنّ أكثر مصالح العباد موقوفة على القول بالبداء، إذ لو اعتقدوا أنّ كلّ ما قدّر في الأزل فلابدّ من وقوعه حتماً لمادعوا الله في شيء من مطالبهم، وما تضرّعوا إليه، وما استكانوا لديه، ولاخافوا منه ولارجعوا إليه؛[1] إلى غير ذلك ممّا قد أومأنا إليه. وأمّا أنّ هذه الأمور من جملة الأسباب المقدّرة في الأزل أن يقع الأمر بها لايعدونها فممّا لايصل إليه عقول أكثر الخلق فظهر أنّ هذا اللّوح وعلمهم بما يقع فيه من المحو والإثبات أصلح لهم من كلّ شيء.

بقي ههنا إشكال آخر وهو أنّه يظهر من كثير من الأخبار المتقدّمة أنّ البداء لايقع فيما يصل علمه إلى الأنبياء والأئمّة عليهم الصلاة والسلام، ويظهر من كثير منها وقوع البداء فيما وصل إليهم أيضاً، ويمكن الجمع بينها بوجوه:

الاول: أن يكون المراد بالأخبار الأوّلة عدم وقوع البداء فيما وصل إليهم على سبيل التبليغ بأن يؤمروا بتبليغه ليكون إخبارهم بها من قبل أنفسهم لا على وجه التبليغ.

الثاني: أن يكون المراد بالأوّلة الوحي ويكون ومايخبرون به من جهة الإلهام واطّلاع نفوسهم على الصحف السماويّة، وهذا قريب من الأوّل.

الثالث: أن تكون الأوّلة محمولة على الغالب فلا ينافي ما وقع على سبيل الندرة.

الرابع: ما أشار إليه الشيخ قدّس الله روحه من أن المراد بالأخبار الأوّلة عدم وصول الخبر إليهم وأخبارهم على سبيل الحتم فيكون أخبارهم على قسمين: أحدهما ما أوحي إليهم أنّه من الأمور المحتومة فهم يخبرون كذلك ولابداء فيه. وثانيهما ما يوحى

(١) وفي نسخة: ولارجعوا إليه.

إليهم لا على هذا الوجه فهم يخبرون كذلك ، و ربّما أشعروا أيضاً باحتمال وقوع البداء فيه كما قال أمير المؤمنين عليه السلام بعد الإخبار بالسبعين : «يمحوالله ما يشاء» وهذا وجه قريب .

الخامس : أن يكون المراد بالأخبار الأوّلة أنّهم لايخبرون بشيء لايظهر وجه الحكمة فيه على الخلق لئلّا يوجب تكذيبهم ، بل لو أخبروا بشيء من ذلك يظهر وجه الصدق فيما أخبروا به ، كخبر عيسى على نبيّنا و آله وعليه السلام ، والنبيّ صلى الله عليه وآله حيث ظهرت الحجّة دالّة على صدق مقالهما . وسيأتي بعض القول في ذلك في باب ليلة القدر ، وسيأتي بعض أخبار البداء في باب القضاء ؛ وإيفاء حقّ الكلام في هذه المسألة يقتضي رسالة مفردة والله الموفّق .

﴿باب ٤﴾

☆ (القدرة والارادة) ☆

الايات ، البقرة «٢» قال أعلم أنّ الله على كلّ شيء قدير ٢٥٩

آل عمران «٣» والله على كلّ شيء قدير ٢٩ و ١٨٩ «وقال» : إنّ الله على كلّ شيء قديرٌ ١٦٥

النساء «٤» إنّ الله كان عزيزاً حكيماً ٥٦ «وقال تعالى» : إن يشأ يذهبكم أيّها الناس ويأت بآخرين وكان الله على ذلك قديراً ١٣٣ «وقال تعالى» : فإنّ الله كان عفوّاً قديراً ١٤٩

المائدة «٥» إنّ الله يحكم ما يريد ١

التوبة «٩» فلا تعجبك أموالهم ولا أولادهم إنّما يريد الله ليعذّبهم بها في الحيوة الدنيا وتزهق أنفسهم وهم كافرون ٥٥

هود «١١» وهو على كلّ شيء قدير ٤

ابراهيم «١٤» ألم تر أنّ الله خلق السموات والأرض بالحقّ أن يشأ يذهبكم و يأت بخلق جديد ☆ وما ذلك على الله بعزيز ١٩-٢٠

الدر المنثور

في التفسير بالمأثور

تأليف

الإمام عبد الرحمن جلال الدين السيوطي

٩١١ هـ

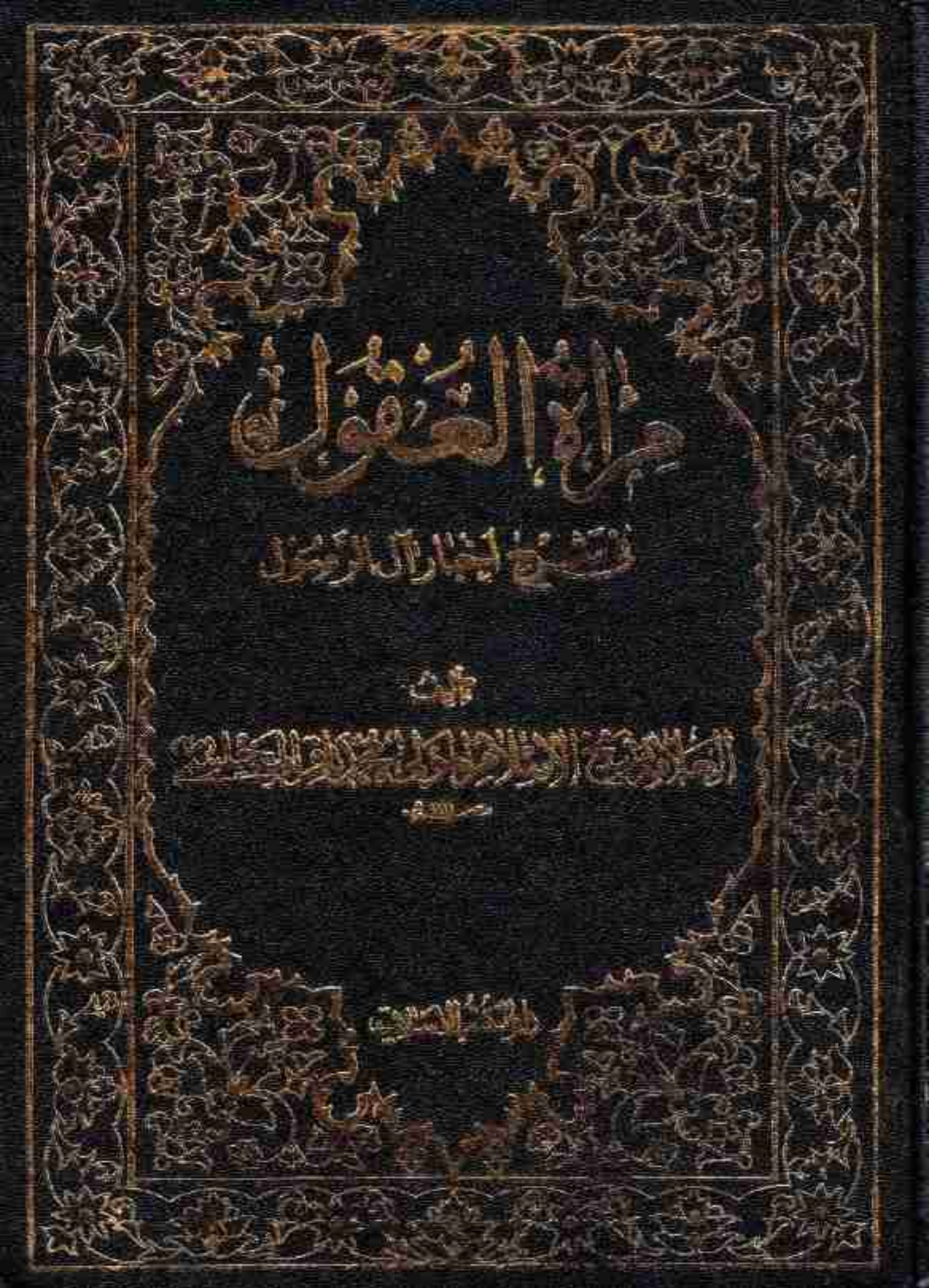

﴿ باب البداء ﴾

١ ـ محمّد بن يحيى ، عن أحمد بن محمّد بن عيسى ، عن الحجّال ، عن أبي إسحاق ثعلبة ، عن زرارة بن أعين ، عن أحدهما عليهما السلام قال : ما عبدالله بشيء مثل البداء .

باب البداء

الحديث الاول : صحيح .

قوله : ما عبدالله بشيء مثل البداء ، اي الايمان بالبداء من أعظم العبادات أو انّه أدعى إلى العبادة من كلّ شيء ، واعلم أنّ البداء ممّا ظنّ انّ الامامية قد تفرّدت به وقد شنّع عليهم بذلك كثير من المخالفين ، والأخبار في ثبوتها كثيرة مستفيضة من الجانبين ولنشر الى بعض ما قيل في تحقيق ذلك ثمّ إلى ماظهر لي من الأخبار ممّا هو الحقّ في المقام :

إعلم انّه لمّا كان البداء ممدوداً في اللّغة بمعنى ظهور رأي لم يكن، يقال: بدى الامر بدواً: ظهر، وبداله في هذا الأمر بداء اي نشأ له فيه رأى كما ذكره الجوهري وغيره ، فلذلك يشكل القول بذلك في جناب الحق تعالى لاستلزامه حدوث علمه تعالى بشيء بعد جهله ، وهذا محال ، ولذا شنّع كثير من المخالفين على الامامية في ذلك نظراً الى ظاهر اللفظ من غير تحقيق لمرامهم ، حتّى انّ النّاصبيّ المتعصّب الفخر الرازي ذكر في خاتمة كتاب المحصّل حاكياً عن سليمان بن جرير انّ أئمة الرّافضة وصفوا القول بالبداء لشيعتهم، فاذا قالوا انّه يكون لهم أمر وشوكة ثمّ لايكون الامر على ما أخبروه قالوا: بدالله تعالى فيه.

وأعجب منه انّه أجاب المحقّق الطوسي (ره) في نقد المحصّل عن ذلك لعدم

احاطته قدّس سرّه كثيراً بالأخبار بأنّهم لا يقولون بالبداء ، وانّما القول به ما كان إلاّ في رواية رووها عن جعفر الصادق عليه السلام أنّه جعل اسماعيل القائم مقام بعده فظهر من اسماعيل ما لم يرتضه منه ، فجعل القائم مقامه موسى عليه السلام ، فسئل عن ذلك فقال: بدا لله في اسماعيل ، وهذه رواية، وعندهم انّ خبر الواحد لا يوجب علماً ولا عملا « انتهى » .

فانظر إلى هذا المعاند كيف أعمت العصبيّة عينه حيث نسب الى أئمة الدّين الذين لم يختلف مخالف ولا مؤالف في فضلهم وعلمهم وورعهم وكونهم أتقى النّاس وأعلاهم شأناً ورفعة ، الكذب والحيلة والخديعة ، ولم يعلم انّ مثل هذه الالفاظ المجازية الموهمة لبعض المعاني الباطلة قد وردت في القرآن الكريم وأخبار الطرفين ، كقوله تعالى : « الله يستهزء بهم » (١) « ومكر الله » (٢) « وليبلوكم » (٣) « ولنعلم » (٤) « يد الله » (٥) « ووجه الله » (٦) « وجنب الله » (٧) الى غير ذلك مما لا يحصى ، وقد ورد في أخبارهم ما يدلّ على البداء بالمعنى الذي قالت به الشيعة أكثر ممّا ورد في أخبارنا ، كخبر دعاء النبيّ صلى الله عليه وآله على اليهودي، و اخبار عيسى عليه السلام (٨) وانّ الصّدقة و الدّعاء يغيّران القضاء وغير ذلك .

وقال ابن الأثير في النهاية في حديث الأقرع والابرص والأعمى : بدا لله عزوجل أن يبتليهم ، اي قضى بذلك ، وهو معنى البداء ههنا ، لأن القضاء سابق ، والبداء

---

(١) سورة البقرة : ١٥ .
(٢) سورة آل عمران : ٥٤ .
(٣) سورة الانعام : ١٦٥ وساير السور الكريمة .
(٤) سورة سبأ : ٢١ .
(٥) سورة آل عمران : ٧٣ وساير السور .
(٦) سورة البقرة : ١١٥ . وساير السور .
(٧) سورة الزمر : ٥٦ .
(٨) سيأتي تفصيل هذين الخبرين في الذيل .

استصواب شيء علم بعد أن لم يعلم ، وذلك على الله غير جائز » انتهى » .

وقد قال سبحانه : « هوالذي قضى أجلا وأجل مسمّى عنده ثمّ أنتم تمترون »[١] وقال المحقق الطوسي (ره) في التجريد : أجل الحيوان الوقت الذي علم الله بطلان حياته فيه ، والمقتول يجوز فيه الأمران لولاه ، ويجوز أن يكون الاجل لطفاً للغير لا للمكلّف ، وقال العلاّمة (ره) في شرحه : اختلف الناس في المقتول لو لم يقتل ، فقالت المجبّرة : انّه كان يموت قطعاً وهو قول العلاّف ، وقال بعض البغداديّين : انّه كان يعيش قطعاً ، وقال أكثر المحققين : انّه كان يجوز أن يعيش ويجوز ان يموت ثم اختلفوا فقال قوم منهم : لو كان المعلوم منه البقاء لو لم يقتل له أجلان ، وقال الجبّائيان وأصحابهما وأبو الحسين : انّ أجله هوالوقت الذي قتل فيه ليس له أجل آخر لو لم يقتل ، فماكان يعيش إليه ليس بأجل له الآن حقيقيّ بل تقديري « انتهى » وقال تعالى : « يمحو الله ما يشاء ويثبت وعنده امّ الكتاب »[٢] .

وقال الناصبي الرازي في تفسيره في هذه الاية قولان :

الاول : انّها عامّة في كلّ شيء كما يقتضيه ظاهر اللفظ ، قالوا : انّ الله يمحو من الرزق ويزيد فيه ، وكذا القول في الأجل والسعادة والشقاوة والايمان والكفر ، وهو مذهب عمرو بن مسعود ، ورواه جابر عن رسول الله صلى الله عليه وآله .

والثاني : انّها خاصّة في بعض الأشياء دون البعض ، ففيها وجوه :

« الاوّل » : انّ المراد من المحو والاثبات نسخ الحكم المتقدّم واثبات حكم آخر بدلاً عن الاوّل « الثاني » انّه تعالى يمحو من ديوان الحفظة ما ليس بحسنة ولاسيّئة ، لأنّهم مأمورون بكتبة كلّ قول وفعل ويثبت غيره « الثالث » انّه تعالى

---

(١) الاية في سورة الانعام : ٢ و أصل الاية هكذا : «هوالذى خلقكم من طين ثم قضى أجلا وأجل مسمى . . . » .

(٢) سورة الرعد : ٣٩ .

أراد بالمحو أنّ من أذنب أثبت ذلك الذنب في ديوانه ، فاذا تاب عنه محي عن ديوانه « الرابع » يمحو الله ما يشاء ، وهو من جاء أجله ويدع من لم يجيء أجله ويثبته « الخامس » انّه تعالى يثبت في أوّل السنة ، فاذا مضت السّنة محيت وأثبت كتاب آخر للمستقبل « السّادس » يمحو نور القمر ويثبت نور الشمس « السّابع » يمحو الدنيا ويثبت الاخرة « الثامن » انّه في الارزاق والمحن والمصائب يثبتها في الكتاب ثم يزيلها بالدعاء والصّدقة ، وفيه حثّ على الانقطاع الى الله تعالى « التاسع » تغيّر أحوال العبد فما مضى منها فهو المحو ، وماحصل وحضر فهو الاثبات « العاشر » يزيل ما يشاء من حكمه ، لا يطّلع على غيبه أحد ، فهو المتفرّد بالحكم كما يشاء ، وهو المستقبل بالايجاد والاعدام والاحياء والاماتة والاغناء والافقار ، بحيث لا يطّلع على تلك الغيوب أحد من خلقه ، واعلم انّ هذا الباب فيه مجال عظيم .

فان قال قائل : ألستم تزعمون انّ المقادير سابقة قد جفّت بها القلم ، فكيف يستقيم مع هذا المعنى المحو والاثبات ؟

قلنا : ذلك المحو والاثبات ايضاً ممّا قد جفّت به القلم ، فلا يمحو إلاّ ما قد سبق في علمه وقضائه محوه ، ثم قال : قالت الرافضة : البداء جائز على الله تعالى ، وهو أن يعتقد شيئاً ثم يظهر له أنّ الامر بخلاف ما اعتقده ، وتمسّكوا فيه بقوله « يمحو الله ما يشاء » انتهى كلامه لعنه الله .

ولا أدري من أين أخذ هذا القول الّذي إفترى به عليهم ، مع انّ الكتب الامامية المتقدّمين عليه كالصدوق والمفيد والشيخ والمرتضى وغيرهم رضوان الله عليهم مشحونة بالتّبرى عن ذلك ، ولا يقولون إلاّ ببعض ما ذكره سابقاً أو بما هو أصوب منها كما ستعرف ، والعجب أنّهم في أكثر الموارد ينسبون إلى الربّ تعالى ما لا يليق به ، والامامية قدس الله أسرارهم يبالغون في تنزيهه تعالى ويفحمونهم بالحجج البالغة ، ولمّا لم يظفروا في عقائدهم بما يوجب نقصاً يباهتونهم ويفترون عليهم بأمثال تلك

. . . . . .

الأقاويل الفاسدة ، وهل البهتان والافتراء إلاّ دأب العاجزين ، ولو فرض أنّ بعضاً من الجهلة المنتحلين للتشيّع قال بذلك ، فالامامية يتبرّءون منه ومن قوله كما يتبرّءون من هذا الناصبي وأمثاله وأقاويلهم الفاسدة .

فامّا ماقيل في توجيه البداء فقال الصدوق (ره) في كتاب التوحيد : ليس البداء كما تقوله جهّال الناس بأنّه بداء ندامة ، تعالى الله عن ذلك علوّاً كبيراً ، ولكن يجب علينا أن نقرّ لله عزّ وجل بأنّ له البداء ، معناه انّ له أن يبدأ بشيء من خلقه فيخلقه قبل شيء ، ثم يعدم ذلك الشيء ويبدء بخلق غيره ، أو يأمر بأمر ثم ينهى عن مثله أو ينهى عن شيء ثمّ يأمر بمثل ما نهى عنه ، وذلك مثل نسخ الشرايع وتحويل القبلة وعدّة المتوفى عنها زوجها ، ولا يأمر الله عباده بأمر في وقت مّا إلّا ويعلم أنّ الصلاح لهم في ذلك الوقت في أن يأمرهم بذلك ، ويعلم انّ في وقت آخر الصلاح لهم في أن ينهاهم عن مثل ما أمرهم به ، فاذا كان ذلك الوقت أمرهم بما يصلحهم ، فمن أقرّ لله عزّ وجل بأنّ له أن يفعل ما يشاء ويؤخّر ما يشاء ، ويخلق مكانه ما يشاء ، ويقدّر ما يشاء ، ويؤخّر ما يشاء ، ويأمر بما يشاء كيف يشاء ، فقد أقرّ بالبداء ، وما عظّم الله بشيء أفضل من الاقرار بانّ له الخلق والامر والتقديم والتأخير واثبات ما لم يكن ومحو ما قد كان ، والبداء هو ردّ على اليهود لانّهم قالوا انّ الله قد فرغ من الأمر ، فقلنا انّ الله كلّ يوم في شأن يحيي ويميت ويرزق ويفعل ما يشاء ، والبداء ليس من ندامة ، وانّما هو ظهور أمر ، تقول العرب : بدالي شخص في طريقي أي ظهر ، وقال الله عزّ وجل : « وبدالهم من الله مالم يكونوا يحتسبون »[1] اي ظهر لهم ومتى ظهر لله تعالى ذكره من عبد صلة لرحمه زاد في عمره ، ومتى ظهر له قطيعة رحم نقص من عمره ، ومتى ظهر له من عبد إتيان الزّنا نقص من رزقه وعمره ، ومتى ظهر له التعفّف عن الزّنا زاد في رزقه وعمره .

(١) سورة الزمر : ٤٧ .

ومن ذلك قول الصادق عليه السلام : ما بدا لله كما بدا له في اسماعيل ابني ، يقول : ما ظهر له أمر كما ظهر له في اسماعيل اذ اخترمه قبلي ، ليعلم بذلك انه ليس بامام بعدي .

وقال شيخ الطّائفة عظّم الله أجره في كتاب الغيبة بعد ايراد الأخبار المشتملة على البداء في قيام القائم عليه السلام: الوجه في هذه الأخبار - إن صحّت - أنّه لا يمتنع أن يكون الله تعالى قد وقّت هذا الامر في الاوقات التي ذكرت ، فلما تجدّد ما تجدّد تغيّرت المصلحة واقتضت تأخيره إلى وقت آخر ، وكذلك فيما بعد ، ويكون الوقت الاوّل وكلّ وقت يجوز أن يؤخّر مشروطاً بأن لا يتجدّد ما تقتضي المصلحة تأخيره إلى أن يجيء الوقت الذي لا يغيّره شيء ، فيكون محتوماً .

وعلى هذا يتأوّل ما روى في تأخير الاعمار عن أوقاتها والزيادة فيها عند الدعاء وصلة الارحام ، وما روى في تنقيص الأعمار عن أوقاتها إلى ما قبله عند فعل الظلم وقطع الرحم وغير ذلك ، وهو تعالى وإن كان عالماً بالأمرين فلا يمتنع أن يكون أحدهما معلوماً بشرط ، والآخر بلا شرط ، وهذه الجملة لا خلاف فيها بين أهل العدل ، وعلى هذا يتأوّل ايضاً ما روى من أخبارنا المتضمّنة للفظ البداء ، ويبيّن انّ معناها النسخ على ما يريده جميع أهل العدل ، فيما يجوز فيه النسخ ، أو تغيّر شروطها إن كان طريقها الخبر عن الكائنات ، لانّ البداء في اللغة هو الظهور ، فلا يمتنع أن يظهر لنا من أفعال الله تعالى ما كنّا نظنّ خلافه أو نعلم ولا نعلم شرطه .

فمن ذلك ما رواه سعد بن عبدالله عن أحمد بن محمّد بن عيسى ، عن أحمد بن محمّد ابن أبي نصر ، عن أبي الحسن الرضا عليه السلام قال : علي بن الحسين وعلي بن أبيطالب قبله ، ومحمّد بن علي ، وجعفر بن محمّد عليهم السلام : كيف لنا بالحديث مع هذه الاية : « يمحو الله ما يشاء ويثبت وعنده أمّ الكتاب » فأمّا من قال بانّ الله تعالى لا يعلم الشيء إلاّ بعد كونه فقد كفر « انتهى » .

وقد قيل فيه وجوه اخر :

الأول: ما ذكره السيد الداماد قدّس الله روحه في نبراس الضياء حيث قال : البداء منزلته في التكوين منزلة النسخ في التشريع، فما في الأمر التشريعي والأحكام التكليفيّة نسخ فهو في الأمر التكويني والمكوّنات الزمانية بداء ، فالنسخ كأنّه بداء تشريعي ، والبداء كأنّه نسخ تكويني ، ولا بداء في القضاء ، ولا بالنسبة إلى جناب القدس الحقّ والمفارقات المحضة من ملائكته القدسيّة ، وفي متن الدهر الذي هو ظرف مطلق الحصول القارّ والثبات البات ووعاء عالم الوجود كلّه ، وإنما البداء في القدر وفي إمتداد الزمان الذي هو أفق التقضي والتجدّد ، وظرف التدريج والتعاقب ، وبالنسبة إلى الكاينات الزمانية ، ومن في عالم الزمان والمكان وإقليم المادّة والطبيعة وكما انّ حقيقة النسخ عند التحقيق إنتهاء الحكم التشريعي وانقطاع استمراره لا رفعه وارتفاعه عن وعاء الواقع ، فكذا حقيقة البداء عند الفحص البالغ إنبتات استمرار الأمر التكويني وإنتهاء اتصال الافاضة ، ومرجعه الى تحديد زمان الكون وتخصيص وقت الافاضة ، لا أنّه إرتفاع المعلول الكائن عن وقت كونه وبطلانه في حدّ حصوله « انتهى » .

الثاني: ما ذكره بعض الأفاضل في شرحه على الكافي وتبعه غيره من معاصرينا: وهو انّ القوى المنطبعة الفلكية لم تحط بتفاصيل ما سيقع من الامور دفعة واحدة ، لعدم تناهي تلك الأمور ، بل انّما ينتقش فيها الحوادث شيئاً فشيئاً وجملة فجملة مع أسبابها وعللها على نهج مستمرّ ونظام مستقرّ ، فانّ ما يحدث في عالم الكون والفساد فانّما هو من لوازم حركات الأفلاك المسخّرة لله تعالى ، ونتائج بركاتها فهي تعلم انّه كلّما كان كذا كان كذا ، فمهما حصل لها العلم بأسباب حدوث أمر ما في هذا العالم حكمت بوقوعه فيه فينتقش فيها ذلك الحكم ، وربما تأخّر بعض الاسباب الموجب لوقوع الحادث على خلاف ما يوجبه بقيّة الاسباب لولا ذلك السبب ، ولم يحصل لها

العلم بتصدّقه الذي سيأتي به قبل ذلك الوقت ، لعدم إطّلاعها على سبب ذلك السبب، ثم لمّاجاء أوانه واطّلعت عليه حكمت بخلاف الحكم الأوّل فيمحي عنها نقش الحكم السابق ، ويثبت الحكم الآخر ، مثلا لمّاحصل لها العلم بموت زيد بمرض كذا في ليلة كذا ، الأسباب تقتضي ذلك ولم يحصل لها العلم بتصدّقه الذي سيأتي به قبل ذلك الوقت ، لعدم اطّلاعها على أسباب التصدّق بعد ، ثم علمت به وكان موته بتلك الاسباب مشروطاً بأن لا يتصدّق ، فتحكم أولاً بالموت وثانياً بالبرء ، وإذا كانت الأسباب لوقوع أمر ولا وقوعه متكافئة ، ولم يحصل لها العلم برجحان أحدهما بعد ، لعدم مجيء أوان سبب ذلك الرجحان بعد ، كان لها التردّد في وقوع ذلك الأمر ولاوقوعه فينتقش فيها الوقوع تارة واللا وقوع أخرى ، فهذا هو السبب في البداء والمحو والاثبات والتردّد وأمثال ذلك في امور العالم ، فاذا اتّصلت بتلك القوى نفس النبيّ أو الامام عليهم السلام وقرء فيها بعض تلك الأمور فله أن يخبر بما رآه بعين قلبه ، أو شاهده بنور بصيرته ، أو سمع بأذن قلبه ، وأمانسبة ذلك كلّه إلى الله تعالى فلأنّ كلّما يجري في العالم الملكوتي إنّما يجري بإرادة الله تعالى بل فعلهم بعينه فعل الله سبحانه ، حيث انّهم لا يعصون الله ما أمرهم ويفعلون ما يؤمرون ، إذ لا داعي لهم على الفعل إلاّ إرادة الله جلّ وعزّ لاستهلاك إرادتهم في إرادته تعالى ، ومثلهم كمثل الحواسّ للانسان ، كلّما همّ بأمر محسوس امتثلت الحواس لما همّ به ، فكلّ كتابة تكون في هذه الالواح والصحف فهوايضاً مكتوب لله عزوجلّ بعد قضائه السابق المكتوب بقلمه الأوّل ، فيصحّ أن يوصف الله عزوجل نفسه بأمثال ذلك بهذا الاعتبار ، وان كان مثل هذه الامور يشعر بالتغيّر والنسوخ ، وهوسبحانه منزّه عنه ، فانّ كلّماوجد أوسيوجد فهو غير خارج عن عالم ربوبيّته .

الثالث: ماذكره بعض المحقّقين حيث قال : تحقيق القول في البداء أنّ الامور كلّها عامّها وخاصّها ومطلقها ومقيّدها ومنسوخها وناسخها ومفرداتها ومركّباتها

وإخباراتها وإنشاءاتها ، بحيث لا يشذّ عنها شيء منتقشة في اللوح ، والفائض منه على الملائكة والنفوس العلويّة والنفوس السفليّة قد يكون الأمر العام المطلق أو المنسوخ حسب ما تقتضيه الحكمة الكاملة من الفيضان في ذلك الوقت ، ويتأخّر المبيّن إلى وقت تقتضي الحكمة فيضانه فيه ، وهذه النفوس العلوية وما يشبهها يعبّر عنها بكتاب المحو والإثبات ، والبداء عبارة عن هذا التغيير في ذلك الكتاب .

الرابع : ماذكره السيد المرتضى رضي الله عنه في جواب مسائل أهل الريّ ، وهو أنّه قال : المراد بالبداء النسخ ، وادّعى انه ليس بخارج عن معناه اللغوي .

أقول : هذا ما قيل في هذا الباب ، وقد قيل فيه وجوه أخر لا طائل في إيرادها والوجوه التي أوردناها بعضها بمعزل عن معنى البداء ، وبينهما كما بين الارض والسماء وبعضها مبتنية على مقدّمات لم تثبت في الدين ، بل ادّعى على خلافها إجماع المسلمين وكلّها يشتمل على تأويل نصوص كثيرة بلا ضرورة تدعو اليه ، وتفصيل القول في كلّ منها يفضي إلى الإطناب ، ولنذكر ماظهر لنا من الآيات والاخبار بحيث تدلّ عليه النصوص الصريحة ، ولا تأبى عنه العقول الصحيحة .

فنقول وبالله التوفيق : أنّهم عليهم السلام انّما بالغوا في البداء ردّاً على اليهود الذين يقولون إنّ الله قد فرغ من الأمر ، و على النظام ، وبعض المعتزلة الذين يقولون انّ الله خلق الموجودات دفعة واحدة على ماهي عليه الآن ، معادن ونباتاً وحيواناً وإنساناً ولم يتقدّم خلق آدم على خلق أولاده ، والتقدّم انّما يقع في ظهورها لا في حدوثها ووجودها ، وإنّما أخذوا هذه المقالة من أصحاب الكمون والظهور من الفلاسفة ، وعلى بعض الفلاسفة القائلين بالعقول والنفوس الفلكيّة ، وبأنّ الله تعالى لم يؤثّر حقيقة إلاّ في العقل الاول ، فهم يعزلونه تعالى عن ملكه ، وينسبون الحوادث إلى هؤلاء ، وعلى آخرين منهم قالوا : إنّ الله سبحانه أوجد جميع مخلوقاته دفعة واحدة دهريّة لا ترتّب فيها باعتبار الصدور ، بل انّما ترتّبها في الزمان فقط ، كما أنّه لاترتّب

. . . . . .

الاجسام المجتمعة زماناً وانّما ترتّبها في المكان فقط ، فنفوا عليهم السلام كلّ ذلك وأثبتوا أنّه تعالى كلّ يوم في شأن من إعدام شيء وإحداث آخر وإماتة شخص وإحياء آخر إلى غير ذلك لئلا يترك العباد التضرع الى الله ومسئلته وطاعته والتقرّب إليه بما يصلح أمور دنياهم وعقباهم ، وليرجوا عند التصدّق على الفقراء وصلة الارحام وبرّ الوالدين والمعروف والإحسان ما وعدوا عليها من طول العمر وزيادة الرزق وغير ذلك .

ثمّ اعلم أنّ الآيات والاخبار تدلّ على ان الله تعالى خلق لوحين أثبت فيهما ما يحدث من الكائنات : أحدهما اللوح المحفوظ الذي لاتغيّر فيه أصلاً ، وهو مطابق لعلمه تعالى ، والآخر لوح المحو والاثبات فيثبت فيه شيئاً ثم يمحوه لحكم كثيرة لاتخفى على أولى الألباب ، مثلاً يكتب فيه أنّ عمر زيد خمسون سنة ومعناه أنّ مقتضى الحكمة أن يكون عمره كذا إذا لم يفعل ما يقتضى طوله أو قصره ، فاذا وصل الرحم مثلا يمحى الخمسون ويكتب مكانه ستّون ، وإذا قطعها يكتب مكانه أربعون ، وفي اللوح المحفوظ إنّه يصل وعمره ستّون ، كما انّ الطبيب الحاذق إذا اطّلع على مزاج شخص يحكم بأنّ عمره بحسب هذا المزاج يكون ستّين سنة ، فاذا شرب سمّاً ومات أو قتله إنسان فنقص من ذلك ، أو استعمل دواء قوى مزاجه به فزاد عليه لم يخالف قول الطبيب ، والتغيير الواقع في هذا اللوح مسمّى بالبداء ، إمّا لأنّه مشبّه به كما في سائر ما يطلق عليه تعالى من الابتلاء والاستهزاء والسخرية وأمثالها ، أو لأنّه يظهر للملائكة أو للخلق اذا أخبروا بالاوّل خلاف ما علموا أوّلا .

وأيّ إستبعاد في تحقّق هذين اللوحين ؟ وأيّة استحالة في هذا المحو والاثبات حتى يحتاج إلى التأويل و التكلّف . وإن لم تظهر الحكمة فيه لنا لعجز عقولنا عن الإحاطة بها ، مع انّ الحكم فيه ظاهرة .

منها : أن يظهر للملائكة الكاتبين في اللوح والمطّلعين عليه لطفه تعالى بعباده وإيصالهم في الدنيا إلى ما يستحقّونه فيزدادوا به معرفة .

. . . .

ومنها : أن يعلم العباد بأخبار الرسل والحجج عليهم السلام أنّ لأعمالهم الحسنة مثل هذه التأثيرات في صلاح أمورهم ، ولأعمالهم السيئة تأثيراً في فسادها فيكون داعياً لهم إلى الخيرات ، صارفاً لهم عن السيّئات ، فظهر أنّ لهذا اللوح تقدّماً على اللوح المحفوظ من جهة ، لصيرورته سبباً لحصول بعض الاعمال ، فبذلك انتقش في اللوح المحفوظ حصوله ، فلا يتوهّم انّه بعد ماكتب في هذا اللوح حصوله لا فائدة في المحو والاثبات .

ومنها : أنّه إذا أخبر الأنبياء والأوصياء أحياناً من كتاب المحو والاثبات ثم أخبروا بخلافه يلزمهم الإذعان به ، ويكون في ذلك تشديد للتكليف عليهم ، تسبيباً لمزيد الأجر لهم ، كما في ساير ما يبتلي الله عباده به من التكاليف الشاقّة ، وإيراد الامور التي تعجز أكثر العقول عن الإحاطة بها ، وبها يمتاز المسلمون الذين فازوا بدرجات اليقين عن الضعفاء الذين ليس لهم قدم راسخ في الدين .

ومنها : أن تكون هذه الأخبار تسلية لقوم من المؤمنين المنتظرين لفرج أولياء الله وغلبة الحق وأهله ، كماروى في قصة نوح عليه السلام حين أخبروا بهلاك القوم ثم أخّر ذلك مراراً .

وكما روى في فرج أهل البيت عليهم السلام وغلبتهم عليهم السلام ، لأنّهم عليهم السلام لو كانوا أخبروا الشيعة في أوّل ابتلائهم باستيلاء المخالفين وشدّة محنتهم أنّه ليس فرجهم إلّا بعد ألف سنة أو ألفي سنة ليئسوا ورجعوا عن الدّين ، ولكنّهم أخبروا شيعتهم بتعجيل الفرج ، وربما أخبروهم بأنّه يمكن أن يحصل الفرج في بعض الازمنة القريبة ليثبتوا على الدين ويثابوا بانتظار الفرج كما سيأتي في باب كراهية التوقيت من كتاب الحجة عن علي بن يقطين ، قال : قال لي أبو الحسن عليه السلام : الشيعة تربّى بالأماني منذ مأتي سنة ، قال : وقال يقطين لابنه علي بن يقطين : ما بالنا قيل لنا فكان ، وقيل لكم فلم يكن ؟ قال : فقال له عليّ : إنّ الذي قيل لنا ولكم كان من مخرج واحد غير

أنّ أمركم حضر فأعطيتم محضه فكان كما قيل لكم ، وانّ أمرنا لم يحضر فملّلنا بالأماني ، فلوقيل لنا انّ هذا الامر لا يكون إلاّ إلى مأتي سنة أوثلاثمائة سنة لقست القلوب ولرجع عامّة الناس عن الاسلام ولكن قالوا ما أسرعه وما أقربه تألّفاً لقلوب الناس وتقريباً للفرج .

وقد ذكرنا كثيراً من الاخبار في ذلك في كتاب بحار الانوار في كتاب النبوة ، لا سيّما في أبواب قصص نوح وموسى وشعيا عليهم السلام ، وفي كتاب الغيبة .

فأخبارهم عليهم السلام بما يظهر خلافه ظاهراً من قبيل المجملات والمتشابهات التي تصدر عنهم بمقتضى الحكم ، ثم يصدر عنهم بعد ذلك تفسيرها وبيانها ، وقولهم يقع الامر الفلاني في وقت كذا معناه إن كان كذا ، وإن لم يقع الأمر الفلاني الذي ينافيه ولم يذكروا الشرط كما قالوا في النسخ قبل الفعل ، وقدأوضحناه في باب ذبح اسماعيل عليه السلام من الكتاب المذكور .

فمعنى قولهم عليهم السلام : ما عبدالله بمثل البداء ، أنّ الايمان بالبداء من أعظم العبادات القلبيّة لصعوبته ومعارضته الوساوس الشيطانيّة فيه ، ولكونه إقراراً بأنّ له الخلق والأمر ، وهذا كمال التوحيد ، أو المعنى أنّه من أعظم الاسباب والدواعي لعبادة الربّ تعالى كماعرفت ، وكذا قولهم ما عظّم الله بمثل البداء يحتمل الوجهين وإن كان الاول فيه أظهر .

وامّا قول الصادق عليه السلام : لو علم الناس ما في القول بالبداء من الأجر مافتروا عن الكلام فيه ، فلما مرّ ايضاً من أنّ أكثر مصالح العباد موقوفة على القول بالبداء إذ لو اعتقدوا انّ كل ما قدّر في الازل فلابدّ من وقوعه حتماً لما دعوا الله في شيء من مطالبهم ، وما تضرّعوا اليه وما استكانوا لديه ، ولا خافوا منه ، ولا رجوا إليه إلى غير ذلك مما قد أومأنا اليه ، وأمّا انّ هذه الامور من جملة الاسباب المقدّرة في الازل أن يقع الأمر بها لا بدونها فممّا لا يصل اليه عقول أكثر الخلق ، فظهر أنّ

هذا اللوح وعلمهم بما يقع فيه من المحو والاثبات أصلح لهم من كلّ شيء .

بقي ههنا إشكال آخر : وهو انّه يظهر من كثير من الاخبار انّ البداء لا يقع فيما يصل علمه إلى الانبياء والائمّة عليهم السلام ، ويظهر من كثير منها وقوع البداء فيما وصل إليهم أيضاً ويمكن الجمع بينها بوجوه :

الاول: أن يكون المراد بالاخبار الاوّلة عدم وقوع البداء فيما وصل إليهم على سبيل التبليغ ، بأن يؤمروا بتبليغه فيكون إخبارهم بها من قبل أنفسهم لا على وجه التبليغ .

الثاني : أن يكون المراد بالأوّلة الوحي ويكون ما يخبرون به من جهة الالهام واطّلاع نفوسهم على الصحف السماوية وهذا قريب من الاول .

الثالث : أن تكون الاوّلة محمولة على الغالب فلا ينافي ماوقع على سبيل الندرة.

الرابع : ما أشار اليه الشيخ قدس الله روحه : من انّ المراد بالأخبار الاوّلة عدم وصول الخبر إليهم وأخبارهم على سبيل الحتم ، فيكون أخبارهم على قسمين :

« احدهما » ما أوحي اليهم انه من الامور المحتومة ، فهم يخبرون كذلك ولا بداء فيه .

« وثانيهما » ما يوحى إليهم لا على هذا الوجه ، فهم يخبرون كذلك ، وربما أشعروا ايضاً باحتمال وقوع البداء فيه ، كما قال أمير المؤمنين عليه السلام بعد الاخبار بالسّبعين « ويمحو الله ما يشاء » وهذا وجه قريب .

الخامس : أن يكون المراد بالاخبار الاوّلة أنّهم لا يخبرون بشيء لا يظهر وجه الحكمة فيه على الخلق ، لئلاّ يوجب تكذيبهم بل لو أخبروا بشيء من ذلك يظهر وجه الصّدق فيما أخبروا به كخبر عيسى عليه السلام والنبي صلى الله عليه وآله حيث ظهرت الحيّة [1] دالّة على صدق مقالهما ، وسيأتي بعض القول في ذلك في باب ليلة القدر انشاء الله تعالى .

(١) أقول: اما خبر عيسى عليه السلام فهو ما رواه الصدوق (ره) في الامالي عن ـــ

٢ ـ وفي رواية ابن أبي عمير، عن هشام بن سالم، عن أبي عبدالله عليه السلام ما عظم الله بمثل البداء .

الحديث الثاني : مرسل .

قوله عليه السلام : ما عظّم الله . لانّه إثبات لقدرته و تدبيره و حكمته ، و إذعان في أمر يأبى عنه العقول القاصرة وقد مرّ القول فيه .

ـ أبي بصير قال : سمعت اباعبدالله جعفر بن محمد عليهما السلام ان عيسى روح الله مر بقوم مجلبين ، فقال : ما لهولاء ؟ قيل : يا روح الله ان فلانة بنت فلان تهدى الى فلان بن فلان في ليلتها هذه .

قال : يجلبون اليوم ويبكون غداً ! فقال قائل منهم : ولم يا رسول الله ؟ قال : لان صاحبتهم ميتة في ليلتها هذه ، فقال القائلون بمقالته : صدق الله وصدق رسوله ، وقال أهل النفاق : ما اقرب غداً ! فلما أصبحوا جاؤا فوجدوها على حالها لم يحدث بها شيء ، فقالوا يا روح الله ان التي أخبرتنا أمس انها ميتة لم تمت! فقال عيسى على نبينا وآله وعليه السلام: يفعل الله ما يشاء فاذهبوا بنا اليها ، فذهبوا يتسابقون حتى قرعوا الباب . فخرج زوجها فقال له عيسى عليه السلام : استأذن لي على صاحبتك ، قال : فدخل عليها فأخبرها أن روح الله وكلمته بالباب مع عدة قال : فتخدرت فدخل عليها فقال لها : ما صنعت ليلتك هذه ؟ قالت : لم أصنع شيئاً الا وقد كنت أصنعه فيما مضى ، انه كان يعترينا سائل في كل ليلة جمعة فننيله ما يقوته الى مثلها ، وانه جاءني في ليلتي هذه وأنا مشغولة بأمري وأهلي في مشاغل، فهتف فلم يجبه أحد ، ثم هتف فلم يجب حتى هتف مراراً ، فلما سمعت مقالته قمت متنكرة حتى نلته كما كنا ننيله ، فقال لها : تنحي عن مجلسك ، فاذا تحت ثيابها أفعى مثل جذعة عاش على ذنبه ، فقال عليه السلام : بما صنعت صرف عنك هذا .

واما خبر النبي صلى الله عليه وآله فهو ما رواه الكليني (ره) في الكافي وسيأتي في كتاب الزكاة في باب « ان الصدقة تدفع البلاء » عن أبي عبدالله عليه السلام قال : مر يهودي بالنبي صلى الله عليه و آله فقال : السام عليك ! فقال النبي صلى الله عليه وآله : عليك . فقال أصحابه : انما سلم عليك بالموت، فقال : الموت عليك ! فقال النبي صلى الله عليه وآله: وكذلك رددت ، ثم قال النبي صلى الله عليه وآله: ان هذا اليهودي يعضه أسود في قفاه ←

٣ ـ عليٌّ بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن هشام بن سالم وحفص ابن البختريّ وغيرهما ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال في هذه الآية : « يمحو الله ما يشاء ويثبت » قال : فقال : وهل يمحي إلاّ ما كان ثابتاً وهل يثبت إلاّ ما لم يكن ؟

٤ ـ علي ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن هشام بن سالم ، عن محمّد بن مسلم ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : ما بعث الله نبيّاً حتّى يأخذ عليه ثلاث خصال : الاقرار له بالعبوديّة ، وخلع الأنداد ، وأنّ الله يقدّم ما يشاء ، ويؤخّر ما يشاء .

الحديث الثالث : حسن .

« وهل يمحي إلاّ ما كان ثابتاً » استدلّ عليه السلام بهذه الاية على تحقّق البداء بالمعنى المتقدّم ، بأنّ المحو يدلّ على انّه كان مثبتاً في اللوح فمحي وأثبت خلافه ، وكذا العكس ، ويدلّ على أنّ جميع ذلك بمشيّته سبحانه ، و أكثر الأخبار يشمل النسخ أيضاً فلا تغفل .

الحديث الرابع : حسن .

قوله عليه السلام : الاقرار له بالعبوديّة ، اي بأن لا يدّعوا الربوبية كما يدّعون لعيسى عليه السلام ، وقيل : لا يخفى ما فيه من المبالغة في إثبات البداء بجعله ثالث الاقرار بالألوهيّة والتوحيد ، ولعلّ ذلك لأنّ إنكاره يؤدّي إلى إنكاره سبحانه خصوصاً بالنسبة إلى الانبياء عليهم السلام لانّه لقربهم من المبادى كثيراً ما يفاض عليهم من كتاب المحو والاثبات الثابت الذي سيمحى بعد ، وعدم ثبوت ماسيثبت بعد ، والظاهر انّ التقديم والتأخير بحسب الزمان في الحوادث ، ويحتمل ما بحسب الرتبة ايضاً ، او يقدّمه يعني يوجده ويؤخّره ، اي يمحوه ولا يوجده .

ـ فيقتله. قال: فذهب اليهودى فاحتطب حطباً كثيراً فاحتمله ثم لم يلبث أن انصرف، فقال له رسول الله (ص) : ضعه ، فوضع الحطب فاذا أسود فى جوف الحطب عاض على عود ، قال : يا يهودى ما عملت اليوم ؟ قال : ما عملت عملا الا حطبى هذا حملته فجئت به وكان معى كمكتان (اى قرصان من الخبز) فأكلت واحدة وتصدقت بواحدة على مسكين ، فقال رسول الله (ص) بها دفع الله عنه ، وقال : ان الصدقة تدفع ميتة السوء عن الانسان .

٥ ـ محمّد بن يحيى ، عن أحمد بن محمّد ، عن ابن فضّال ، عن ابن بكير ، عن زرارة عن حمران ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : سألته عن قول الله عزّ وجلّ : « قضى أجلاً وأجل مسمّى عنده »[1] قال : هما أجلان : أجلٌ محتومٌ وأجلٌ موقوفٌ .

الحديث الخامس: حسن أو موثق .

قوله تعالى : « قضى أجلاً » .

قال الرّازي في تفسيره : اختلف المفسّرون في تفسير الأجلين على وجوه : « الاول » انّ المقضى آجال الماضين والمسمّى عنده : آجال الباقين . « الثاني » انّ الاوّل أجل الموت والثاني أجل القيامة لانّ مدّة حياتهم في الآخرة لا آخر لها . « الثالث » انّ الاجل الاوّل ما بين أن يخلق إلى أن يموت ، والثاني ما بين الموت والبعث « الرابع » انّ الاول النوم والثاني الموت « الخامس » انّ الاوّل مقدار ما انقضى من عمر كلّ أحد ، والثاني مقدار ما بقي من عمر كلّ أحد . « السادس » وهو قول حكماء الإسلام : انّ لكلّ انسان أجلين أحدهما :الآجال الطبيعيّة ، والثاني الآجال الاختراميّة ، أمّا الآجال الطبيعيّة فهي التي لو بقي ذلك المزاج مصوناً عن العوارض الخارجيّة لانتهت مدّة بقائه إلى الوقت الفلاني، وأمّا الآجال الاختراميّة فهي التي تحصل بالاسباب الخارجيّة كالغرق والحرق وغيرهما من الامور المنفصلة « انتهى » .

وما صدر من معدن الوحي والتنزيل مخالف لجميع ما ذكر ، وموافق للحق ، والاجل المقضيّ هو المحتوم الموافق لعلمه سبحانه ، والمسمّى هو المكتوب في لوح المحو والاثبات ويظهر من بعض الروايات العكس .

قوله عليه السلام : هما أجلان اي متغايران أجل محتوم ، أي مبرم محكم لا يتغيّر وأجل موقوف يقبل التغيّر والبداء لتوقّفه على حصول شرائط وارتفاع موانع كما عرفت .

---

(١) سورة الانعام : ٢ .

٦ ـ أحمد بن مهران ، عن عبد العظيم بن عبدالله الحسنيّ ، عن عليّ بن أسباط عن خلف بن حمّاد ، عن ابن مسكان ، عن مالك الجهنيّ قال : سألت أباعبدالله عليه السلام عن قول الله تعالى : «أولم ير الانسان أنّا خلقناه من قبل ولم يك شيئاً »[1] قال : فقال : لا مقدّراً ولا مكوّناً ، قال : وسألته عن قوله : « هل أتى على الانسان حينٌ من الدهر لم يكن شيئاً مذكوراً » فقال : كان مقدّراً غير مذكور .

٧ ـ محمّد بن إسماعيل ، عن الفضل بن شاذان ، عن حمّاد بن عيسى ، عن ربعيّ ابن عبدالله ، عن الفضيل بن يسار قال : سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول : العلم علمان : فعلم عندالله مخزونٌ لم يطّلع عليه أحداً من خلقه وعلمٌ علّمه ملائكته ورسله ، فما علّمه ملائكته ورسله فانّه سيكون ، لا يكذّب نفسه ولا ملائكته ولا رسله ، وعلم

الحديث السادس: ضعيف والمراد بالخلق في الآية الاولى ، إمّا التقدير أو الايجاد والإحداث العيني ، وعلى الاوّل معناه قدّرنا الانسان أو وجوده ، ولم يكن تقدير نوع الانسان مسبوقاً بكونه مقدّراً أو مكوّناً في فرد ، وعلى الثاني أوجدناه ولم يكن إيجاده مسبوقاً بتقدير سابق أزليّ ، بل بتقدير كائن ولا مسبوقاً بتكوين سابق ، وقوله : كان مقدّراً غير مذكور اي غير مذكور ومثبت في الكتاب الذي يقال له كتاب المحو والاثبات ، أوغير مذكور لما تحت اللّوح المحفوظ ، أو المراد غير موجود إذ الموجود مذكور عند الخلق ، والحاصل أنّه يمكن أن يكون هذا اشارة الى مرتبة متوسطة بين التقدير والايجاد ، أو إلى الايجاد ، ولمّا كان هذا الخبر يدلّ على أصل التقدير في الألواح و مراتبه التي يقع فيها البداء ، ذكره المصنّف في هذا الباب .

الحديث السابع : مجهول كالصّحيح .

«فما علّمه ملائكته» اى على سبيل الوحي أوالحتم أو التبليغ أو غالباً كما مرّ

---

(١) كذافي النسخ ، و الاية في سورة مريم : ٦٧ . واصلها هكذا : «أولا يذكر الانسان انا خلقناه من قبل ولم يك شيئاً » .

عنده مخزون يقدّم منه ما يشاء ، ويؤخّر منه ما يشاء ، ويثبت ما يشاء .

٨ ـ وبهذا الاسناد ، عن حمّاد ، عن ربعيّ ، عن الفضيل قال : سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول : من الأُمور أُمورٌ موقوفة عند الله يقدّم منها ما يشاء ويؤخّر منها ما يشاء .

٩ ـ عدّة من أصحابنا ، عن أحمد بن محمّد بن عيسى ، عن ابن أبي عمير ، عن جعفر ابن عثمان ، عن سماعة ، عن أبي بصير ؛ ووهيب بن حفص ، عن أبي بصير ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : إنّ لله علمين : علمٌ مكنون مخزون ، لا يعلمه إلاّ هو ، من ذلك يكون البداء وعلمٌ علّمه ملائكته ورسله وأنبياءه فنحن نعلمه .

١٠ ـ محمّد بن يحيى ، عن أحمد بن محمّد ، عن الحسين بن سعيد ، عن الحسن بن محبوب ، عن عبدالله بن سنان ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : ما بدا لله في شيء إلاّ كان في علمه قبل أن يبدو له .

١١ ـ عنه ، عن أحمد ، عن الحسن بن عليّ بن فضّال ، عن داود بن فرقد ، عن عمرو بن عثمان الجهنيّ ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : إنّ الله لم يبد له من جهل .

تفصيله « يقدّم منه ما يشاء » اي من العلم المخزون وبسببه يقدّم ويؤخّر ما يشاء في كتاب المحو والاثبات ، إذ هذا التغيير مسبوق بعلمه ذلك ، واثباته في اللوح المحفوظ

الحديث الثامن : مجهول كالصحيح .

« أمور موقوفة عندالله » اي مكتوبة في لوح المحووالاثبات موقوفة على شرايط يحتمل تغييرها .

الحديث التاسع : مجهول .

« من ذلك يكون البداء » اي بسبب ذلك العلم يحصل البداء في كتاب المحو .

الحديث العاشر : صحيح .

الحديث الحادي عشر : مجهول .

١٢ ـ عليٌّ بن إبراهيم ، عن محمّد بن عيسى ، عن يونس ، عن منصور بن حازم قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام هل يكون اليوم شيء لم يكن في علم الله بالأمس ؟ قال: لا ، من قال هذا فأخزاه الله ، قلت : أرأيت ما كان وما هو كائن إلى يوم القيامة أليس في علم الله ؟ قال : بلى قبل أن يخلق الخلق .

١٣ ـ عليٌّ ، عن محمّد ، عن يونس ، عن مالك الجهنيّ قال : سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول : لو علم الناس ما في القول بالبداء من الأجر ما فتروا عن الكلام فيه.

١٤ ـ عدّة من أصحابنا ، عن أحمد بن محمّد بن خالد ، عن بعض أصحابنا ، عن محمّد بن عمرو الكوفيّ أخي يحيى ، عن مرازم بن حكيم قال : سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول : ما تنبّأ نبيٌّ قطّ ، حتّى يقرّ لله بخمس خصال : بالبداء والمشيّة والسجود والعبوديّة والطاعة .

الحديث الثاني عشر : صحيح « فأخزاه الله » ظاهره الدّعاء ، ويحتمل الاخبار اي أخزاه الله ومنع لطفه منه بسوء اختياره حتى قال بهذا القول ، ويدلّ الخبر على حدوث العالم .

الحديث الثالث عشر : مجهول « ما في القول بالبداء » اي الاعتقاد به واظهاره وإنشاؤه من الاجر والفوائد «ما فتروا» ولم يمسكوا عن الكلام فيه ، لأنّه مناط الخوف والرجاء ، والباعث على التضرّع والدّعاء والسعي في أمور المعاش والمعاد والعلم بتصرف ربّ العباد وتدبيره في عالم الكون والفساد .

الحديث الرابع عشر : مرسل «ما تنبّأ نبيّ » اي لم يصر نبيّاً « و المشيّة» اي أنّ الاشياء تحصل بمشيّته « والسجود» اي استحقاقه للعبادة ، واختصاصه بها ، أو أنّه يسجد له ما في السماوات والارض وينقاد له ، وقدرته نافذة في الجميع «والعبوديّة» اي بأن لا يدّعي ما ينافي العبودية ، أو باختصاص العبوديّة والعبادة له ، فيكون تعميماً بعد التخصيص ، أو التوحيد ونفي الشريك «والطاعة» اي في جميع الأوامر والنواهي وهو ناظر الى العصمة .

١٥ ـ وبهذا الإسناد ، عن أحمد بن محمّد ، عن جعفر بن محمّد ، عن يونس ، عن جهم ابن أبي جهمة ، عمّن حدّثه ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : إنّ الله عزّ وجلّ أخبر محمّداً صلّى الله عليه وآله بما كان منذ كانت الدّنيا ، وبما يكون إلى إنقضاء الدّنيا ، وأخبره بالمحتوم من ذلك واستثنى عليه فيما سواه .

١٦ ـ عليّ بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن الريّان بن الصلت قال : سمعت الرضا عليه السلام يقول: ما بعث الله نبيّاً قطّ إلاّ بتحريم الخمر وأن يقرّ لله بالبداء .

١٧ ـ الحسين بن محمّد ، عن معلّى بن محمّد قال : سئل العالم عليه السلام كيف علم الله ؟ قال : علم وشاء وأراد وقدّر وقضى وأمضى ؛ فأمضى ما قضى ، وقضى ما قدّر ، وقدّر ما أراد ، فبعلمه كانت المشيئة ، وبمشيئته كانت الإرادة ، وبإرادته كان التقدير ، وبتقديره كان القضاء ، وبقضائه كان الإمضاء ؛ والعلم متقدّم على المشيئة ، والمشيئة ثانية ، والإرادة ثالثة ، والتقدير واقع على القضاء بالإمضاء .

فلله تبارك و تعالى البداء فيما علم متى شاء ، وفيما أراد لتقدير الأشياء ، فإذا وقع القضاء بالإمضاء فلا بداء ، فالعلم في المعلوم قبل كونه ، والمشيئة في المنشأ قبل عينه

الحديث الخامس عشر : مرسل «واستثنى عليه» اي بأن قال إلاّ بأن أريد غيره أو أمحوه ، والحاصل انّه ميّز له المحتوم وغيره ، وهذا يؤيّد أحد الوجوه المتقدّمة في الجمع بين الاخبار .

الحديث السادس عشر : حسن ، ويدلّ على تحريم الخمر في جميع الشرايع ولا ينافي كونها في أوّل بعض الشرايع حلالاً ، ثمّ نزل تحريمها كما يدلّ عليه بعض الاخبار .

الحديث السابع عشر : ضعيف ، وهو من غوامض الاخبار ومتشابهاتها ولعلّه اشارة الى اختلاف مراتب تقدير الاشياء في الالواح السماويّة أو اختلاف مراتب تسبّب أسبابها الى وقت حصولها .

والإرادة في المراد قبل قيامه ، والتقدير لهذه المعلومات قبل تفصيلها وتوصيلها عياناً ووقتاً ، والقضاء بالإمضاء هو المبرم من المفعولات ، ذوات الأجسام المدركات بالحواسّ من ذوي لون وريح ووزن وكيل ومادبّ ودرج من إنس وجنّ وطير وسباع وغير ذلك ممّا يدرك بالحواسّ .

فلله تبارك وتعالى فيه البداء ممّا لا عين له ، فإذا وقع العين المفهوم المدرك فلا بداء ، والله يفعل ما يشاء ، فبالعلم علم الأشياء قبل كونها ، وبالمشيّة عرف صفاتها وحدودها وأنشأها قبل إظهارها ، وبالإرادة ميّز أنفسها في ألوانها وصفاتها ، وبالتقدير قدّر أقواتها وعرف أوّلها وآخرها ، وبالقضاء أبان للناس أماكنها ودلّهم عليها ، وبالإمضاء شرح عللها وأبان أمرها وذلك تقدير العزيز العليم .

قوله عليه السلام : قبل تفصيلها وتوصيلها ، اي من لوح المحو والاثبات او في الخارج.

قوله عليه السلام : فاذا وقع العين المفهوم المدرك ، اي فصّل وميّز في اللوح أو أوجد في الخارج ، ولعلّ تلك الامور عبارة عن اختلاف مراتب تقديرها في لوح المحو والاثبات ، وقد جعلها الله من أسباب وجود الشيء و شرائطه لصالح ، كما قد مرّ بيانها ، فالمشيّة كتابة وجود زيد وبعض صفاته مثلاً مجملاً ، والارادة كتابة العزم عليه بتاً مع كتابة بعض صفاته ايضاً ، والتقدير تفصيل بعض صفاته وأحواله ، لكن مع نوع من الإجمال ايضاً ، والقضاء تفصيل جميع الاحوال وهو مقارن للامضاء ، اي الفعل والايجاد والعلم بجميع تلك الامور أزلي قديم ، فقوله « بالمشيّة عرّف » على صيغة التفعيل ، وشرح العلل كناية عن الايجاد .

وقال بعض الأفاضل : الظاهر من السؤال انّه كيف علم الله ، أبعلم مستند إلى الحضور العيني والشهود في وقته لموجود عينيّ أو في موجود عينيّ كما في علومنا ، أو بعلم مستند إلى الذات ، سابق على خلق الاشياء ، فأجاب عليه السلام بأنّ العلم سابق على وجود المخلوق بمراتب ، فقال : علم وشاء وأراد وقدّر وقضاء ، وأمضى ، فالعلم ما به ينكشف الشيء و المشية ملاحظته بأحوال مرغوب فيها يوجب فينا ميلاً دون المشيّة

. . . .

له سبحانه لتعاليه عن التغيّر والاتصاف بالصّفة الزايدة ، والارادة تحريك الأسباب نحوه ، وبحركة نفسانيّة فينا بخلاف الارادة فيه سبحانه ، والقدر: التحديد وتعيين الحدود والاوقات،والقضاء : هو الايجاب،والامضاء هو الايجاد ، فوجود الخلق بعدعلمه سبحانه بهذه المراتب وقوله : فأمضى ما قضى ، اي فأوجد ما أوجب وأوجب ما قدّر ، وقدّر ما أراد ، ثمّ استأنف البيان على وجه أوضح فقال : بعلمه كانت المشيّة وهي مسبوقة بالعلم ، وبمشيّته كانت الارادة وهي مسبوقة بالمشيّة ، وبارادته كان التقدير والتقدير مسبوق بالارادة ، وبتقديره كان القضاء والايجاب وهو مسبوق بالتقدير ، إذ لا إيجاب إلاّ للمحدّد والموقوت بقضائه وإيجابه كان الامضاء والايجاد ، ولله تعالى البداء فيما علم متى شاء ، فانّ الدّخول في العلم أوّل مراتب السّلوك الى الوجود العيني ، وله البداء فيما علم متى شاء أن يبدو ، وفيما أراد وحرّك الأسباب نحو تحريكه متى شاء قبل القضاء والايجاب ، فاذا وقع القضاء والايجاب متلبّساً بالامضاء والايجاد فلا بداء فعلم انّ في المعلوم العلم قبل كون المعلوم وحصوله في الاذهان والأعيان ، وفي المشاء المشيّة قبل عينه ووجوده العيني .

وفي أكثر النّسخ المنشأ ولعلّ المرادالإنشاء قبل الإظهار كما في آخر الحديث وفي المراد الإرادة قبل قيامه ، والتقدير لهذه المعلومات قبل تفصيلها وتوصيلها وحضورها العيني في أوقاتها والقضاء بالامضاء هو المبرم الذي يلزمه وجود المقتضى .

وقوله : من المعقولات ، يحتمل تعلّقه بالمبرم ويكون قوله ذوات الاجسام ابتداء الكلام ، ويحتمل كونه من الكلام المستأنف وتعلّقه بمابعده ، والمعنى أنّ هذه الاشياء المحدثة لله فيه البداء قبل وقوع أعيانها ، فاذا وقع العيني فلابداء فبالعلم علم الاشياء قبل كونها وحصولها ، وأصل العلم غير مرتبط بنحو من الحصول للمعلوم ولو في غيره بصورته المتجدّدة ، ولا يوجب نفس العلم والإنكشاف بما هو علم ، وإنكشاف الاشياء إنشائها وبالمشيّة ومعرفتها بصفاتها وحدودها انشائها إنشاء قبل الاظهار ، والادخال

في الوجود العيني وبالارادة وتحريك الاسباب نحو وجودها العيني ميّز بعضها عن بعض بتخصيص تحريك الأسباب نحو وجود بعض دون بعض ، وبالتقدير قدّرها وعيّن وحدّد أقواتها وأوقاتها وآجالها ، وبالقضاء وايجابها بموجباتها أظهر للناس أماكنها ودلّهم عليها بدلائلها ، فاهتدوا إلى العلم بوجودها حسب ما يوجبه الموجب بعد العلم بالموجب ، وبالامضاء والايجاد أوضح تفصيل عللها وأبان أمرها بأعيانها ، وذلك تقدير العزيز العليم ، فبالعليم أشار إلى مرتبة أصل العلم ، وبالعزيز إلى مرتبة المشيّة والارادة وباضافة التقدير إلى العزيز العليم إلى تأخّره عن العزّ بالمشيّة والارادة اللّتين يغلب بهما على جميع الأشياء ، ولا يغلبه فيهما أحد مما سواه وبتوسيط العزيز بين التقدير والعلم إلى تأخّره عن مرتبة العلم ، وتقدّم مرتبة العلم عليه ، كتقدّمه على التقدير.

وقال بعضهم : أشار عليه السلام بقوله إلى ستّة مراتب بعضها مترتّب على بعض :

اوّلها : العلم لانّه المبدء الاوّل لجميع الأفعال الاختياريّة ، فانّ الفاعل المختار لا يصدر عنه فعل إلاّ بعد القصد والارادة ، ولا يصدر عنه القصد والارادة إلاّ بعد تصوّر ما يدعوه إلى ذلك الميل وتلك الارادة والتصديق به تصديقاً جازماً أو ظنّاً راجحاً ، فالعلم مبدء مبادى الأفعال الاختياريّة ، والمراد به هنا هو العلم الازلي الذّاتيّ الالهيّ أو القضائيّ المحفوظ عن التغيّر فينبعث منه ما بعده ، وأشار إليه بقوله : علم ، اي دائماً من غير تبدّل .

وثانيها : المشيّة ، والمراد بها مطلق الارادة ، سواء بلغت حدّ العزم والاجماع أم لا ، وقد تنفكّ المشيّة فينا عن الارادة الحادثة .

وثالثها : الارادة وهي العزم على الفعل أو الترك بعد تصوّره وتصوّر الغاية المترتبة عليه من خير أو نفع أو لذّة ، لكن الله برىء عن أن يفعل لأجل غرض يعود إلى ذاته .

ورابعها : التقدير فانّ الفاعل لفعل جزئيّ من أفراد طبيعة واحدة مشتركة ، إذا عزم على تكوينه في الخارج كما إذا عزم الانسان على بناء بيت ، فلابدّ قبل الشروع

. . . . . .

أن يعيّن مكانه الّذي يبني عليه ، وزمانه الّذي يشرع فيه ، ومقداره الّذي يكوّنه عليه من كبر أو صغر أو طول أو عرض ، وشكله ووضعه ولونه وغير ذلك من صفاته وأحواله وهذه كلّها داخلة في التقدير .

وخامسها: القضاء والمراد منه هنا إيجاب الفعل وإقتضاء الفعل من القوّة الفاعلة المباشرة ، فانّ الشيء ما لم يجب لم يوجد ، وهذه القوّة الموجبة لوقوع الفعل منّا هي القوّة الّتي تقوم في العضلة والعصب من العضو الّذي توقع القوّة الفاعلة فيها قبضاً وتشنيجاً ، أو بسطاً وإرخاءاً أو لاً ، فيتبعه حركة العضو فتتبعه صورة الفعل في الخارج من كتابة او بناءٍ أو غيرهما ، والفرق بين هذا الايجاب وبين وجود الفعل في العين كالفرق بين الميل الّذي في المتحرّك وبين حركته ، وقد ينفكّ الميل عن الحركة كما تحسّ يدك من الحجر المسكن باليد في الهواء ، ومعنى هذا الايجاب والميل من القوّة المحرّكة أنّه لو لا هناك إتّفاق مانع أو دافع من خارج ، لوقعت الحركة ضرورة ، إذ لم يبق من جانب الفاعل شيء منتظر ، فقوله: وقضى، إشارة إلى هذا الاقتضاء والايجاب الّذي ذكرنا انّه لابدّ من تحقّقه قبل الفعل قبليّة بالذّات لا بالزّمان، إلاّ أن يدفعه دافع من خارج ، وليس المراد منه القضاء الأزليّ لانّه نفس العلم ، ومرتبة العلم قبل المشيّة والارادة والتقدير .

وسادسها : نفس الايجاد وهو ايضاً متقدّم على وجود الشيء المقدّر في الخارج ولهذا يعدّه أهل العلم والتحقيق من المراتب السّابقة على وجود الممكن في الخارج فيقال : أوجب فوجب ، فأوجد فوجد ، ثمّ أراد عليه السلام الاشارة الى الترتيب الذّاتي بين هذه الأمور ، لانّ العطف بالواو سابقاً لم يفد الترتيب فقال : فأمضى ما قضى ، ولمّا لم يكن أيضاً صريحاً في الترتيب صرّح بايراد باء السّببيّة فقال : فبعلمه كانت المشيّة « الخ » ثمّ لمّا كانت الباء ايضاً محتملة للتلبّس والمصاحبة وغيرهما ، زاد في

. . . . . .

التصريح فقال : والعلم متقدّم المشيّة[1] اى عليها .

وقوله : والتقدير واقع على القضاء بالامضاء ،أراد به أنّ التقدير واقع على القضاء الجزئي بامضائه وإيقاع مقتضاه في الخارج ، ثمّ بيّن عليه السلام أنّ البداء لا يقع في العلم الازليّ ولا في المشيّة والارادة الأزليتين ولا بعد تحقّق الفعل بالامضاء ، بل لله البداء في عالم التقدير الجزئي وفي لوح المحو والاثبات ، ثمّ أراد أن يبيّن انّ لهذه الموجودات الواقعة في الأكوان المادية لها ضرب من الوجود والتحقّق في عالم القضاء الإلهيّ قبل عالم التقدير التفصيلي ، فقال : فالعلم في المعلوم لانّ العلم وهو صورة الشيء مجردة عن المادة ، نسبته إلى المعلوم به نسبة الوجود الى الماهيّة الموجودة فكلّ علم في معلومه بل العلم والمعلوم متّحدان بالذات ، متغايران بالاعتبار ، وكذلك حكم قوله : والمشيّة في المشاء ، والارادة في المراد قبل قيامه ، اى قبل قيام المراد قياماً خارجياً

وقوله : والتقدير لهذه المعلومات ، يعني انّ هذه الانواع الطبيعيّة والطبايع الجسمانيّة التي بيّنّا موجودة في علم الله الأزليّ ، ومشيّته وإرادته السابقتين على تقديرها وإثباتها في الألواح القدريّة والكتب السّماويّة ، فانّ وجودها القدريّ ايضاً قبل وجودها الكونيّ في موادّها السفليّة عند تمام استعداداتها وحصول شرايطها ومعدّاتها وإنّما يمكن ذلك بتعاقب أفراد وتكثّر أشخاص فيما لا يمكن إستبقاؤه إلاّ بالنوع دون العدد، ولا يتصوّر ذلك إلّا فيما يقبل التفصيل والتركيب والتفريق والتمزيج فأشار بتفصيلها إلى كثرة أفرادها الشخصية وبتوصيلها إلى تركّبها من العناصر المختلفة وأراد بقوله: عياناً ووقتاً، وجودها الخارجيّ الكونيّ الذى يدركه الحس الظاهرى فيه عياناً .

وقوله : والقضاء بالامضاء ، يعني انّ الذي وقع فيه إيجاب ماسبق في عالم التقدير جزئياً أو في عالم العلم الازليّ كلّياً بامضائه هو الشيء المبرم الشديد من جملة المفعولات

(١) كأنه سقط لفظة « على » من نسخة هذا الشارح ففسره بما ذكر .

. . . . . .

كالجواهر العلويّة والاشخاص الكريمة وغير ذلك من الامور الكونيّة التي يعتني لوجودها من قبل المبادى العلويّة ،ثمّ شرح المفعولات التي تقع في عالم الكون التي منها المبرم ومنها غير المبرم ، القابل للبداء قبل التحقق وللنسخ بعده وبين أحوالها وأوصافها ، فقال: ذوات الاجسام، يعني انّ صورها الكونية ذوات أجسام ومقادير طويلة عريضة عميقة ، لا كما كانت في العالم العقليّ صوراً مفارقة عن الموادّ والأبعاد ، ثمّ لم يكتف بكونها ذوات أجسام لأنّ الصورة التي في عالم التقدير العلمي أيضاً ذوات أبعاد مجرّدة عن الموادّ بل قيّدها بالمدركات بالحواسّ من ذوي لون وريح وهما من الكيفيّات المحسوسة .

وبقوله:ما دبّ ودرج ، أي قبل الحركة ، وهي نفس الانفعالات المادّية لتخرج بهذه القيود الصّور المفارقة سواء كانت عقليّة كلّية أو إدراكيّة جزئية .

ثمّ أورد لتوضيح ما أفاده من صفة الصّور الكونيّة التي في هذا العالم الأسفل أمثلة جزئيّة بقوله : من إنس وجنّ وطير وسباع وغير ذلك ممّا يدرك بالحواسّ ، ثمّ كرّ راجعاً إلى ماذكره سابقاً من انّ البداء لايكون إلاّ قبل الوقوع في الكون الخارجي بل انّما يقع في عالم التقدير تأكيداً بقوله : فلله تبارك وتعالى فيه البداء ، أي فيما من شأنه أن يدرك بالحواسّ ولكن عند ما لم يوجد عينه الكونيّ فأمّا إذا وقع فلا بداء .

وقوله : والله يفعل ما يشاء ، اى يفعل في عالم التكوين ما يشاء في عالم التصوير والتقدير ، ثمّ استأنف كلاماً في توضيح تلك المراتب بقوله : فبالعلم علم الاشياء ، أى علماً عامّاً أزليّاً ذاتيّاً إلهيّاً أو عقليّاً قضائيّاً قبل كونها في عالمي التقدير والتكوين وبالمشيّة عرف صفاتها الكليّة وحدودها الذاتيّة وصورها العقليّة ، فانّ المشيّة متضمنة للعلم بالمشيء قبل وجوده في الخارج ، بل المشيّة إنشاء للشيء إنشاءاً علمياً كما انّ الفعل إنشاء له إنشاءاً كونياً ، ولذا قال : وانشاؤها قبل إظهارها اى في الخارج على المدارك الحسيّة ، وبالارادة ميّز أنفسها ، لانّ الارادة كما مرّ هي العزم التامّ على